

مقدمة:

تبتت الجزائر بعد استقلالها سياسة التنمية الشاملة، المستوحاة من التوجه الاشتراكي الذي اعتمده كمنهج لبناء الاقتصاد الوطني، واعتمدت في تحقيق ذلك على سياسة التصنيع الثقيل، أي إنشاء المؤسسات ذات الحجم الكبير، التي كانت تمولها من خلال الربح البترولي. هذه السياسة شددت الحناق على المؤسسة الخاصة و اعتبرتها في كثير من الأحيان منبع استغلال، ومصدر للهيمنة، لهذا انحصرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية، لكن هذه السياسة عرفت فشلا كبيرا خاصة خلال منتصف الثمانينات، و هو ما فرض على الجزائر التخلي التدريجي عن النظام الاشتراكي، و تبني نظام اقتصاد السوق، وهنا طرحت حتمية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ليتماشى والتحويلات الاقتصادية التي عرفها العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص، وفي ظل هذه الظروف بدأت الجزائر تهتم أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لقناعتها بقدرتها هذه الأخيرة على إحداث تغيرات هامة في الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى بفعل الضغط الذي كانت تمارسه المؤسسات النقدية الدولية عند تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي.

## المبحث الأول: واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

عرف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرحلتين: امتدت الأولى من الاستقلال إلى غاية إنشاء وزارة خاصة بها والثانية بعد إنشاء الوزارة إلى يومنا هذا.

## 1-1-1-مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

## 1-1-1-1-مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري قبل 1993:

بعد الاستقلال وحتى الثمانينات اعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية ركزت أكثر على إنشاء مؤسسات ضخمة، وبالموازاة مع ذلك وضعت برامج وسياسات تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن بتصور مختلف للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد انتهجت بشأنها سياسة اللامركزية وكانت تنظر إليها على أساس أنها أداة لتدعيم عملية التصنيع الشاملة، بمعنى أنها مكمل للصناعات الأساسية، فقد كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خاضعة للجماعات المحلية التي عملت على تطويرها<sup>(1)</sup> خاصة خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، كما وضعت برنامجين استثماريين لتنميتها خلال الفترة 1967-1979:

البرنامج أ: المتعلق بالفترة 1967-1973 الذي كان من المنتظر أن يتم خلاله إنشاء 150 مؤسسة صناعية، واستفاد من غلاف مالي قدره 3886 مليون دج .  
البرنامج ب: المتعلق بالفترة 1974-1979: استفاد هذا البرنامج من غلاف مالي قدره 3 ملايين دج لإنجاز 744 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

غير انه في عام 1978 تم تسجيل إنجاز 130 مؤسسة فقط. وهذا دليل عن الضعف الكبير في عمليات الإنجاز وحسب وزارة الداخلية فإن هناك سببين لذلك:  
-الثقل المسجل على مستوى البنوك فيما يخص إجراءات التمويل.  
-ضعف دراسات الجدوى للمشروعات بسبب ندرة مكاتب الدراسات.<sup>(2)</sup>

بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم تحظ باهتمام كبير من قبل الدولة، نظرا للمكانة الثانوية والهامشية المسندة للقطاع الخاص آنذاك في التنمية الاقتصادية . في عام 1966 تم إصدار قانون

(1) عثمان بخلف، مرجع سابق، ص72.

(2) نفس المرجع، ص78.

الاستثمار بهدف التكفل بهذا القطاع ودجمه في الحركة التنموية الوطنية، ولتحقيق ذلك تم في نفس العام إنشاء لجنة وطنية للاستثمار CNI، أوكلت إليها مهمة الموافقة على إنشاء المؤسسات الخاصة.

كما تم إصدار قانون جديد يتعلق بالاستثمار الخاص الوطني في 21/08/1982، والذي أعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حق ملكية التجهيزات والآلات وكذلك المواد الأولية، ومنح التراخيص لبعض المؤسسات للاستيراد.

ولكن الإجراءات المتخذة في إطار هذا القانون لم تكن كافية لتوسيع وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، بل كان يحمل في طياته عراقيل أخرى:

- التمويل المقدم من قبل البنوك لا يتعدى 30% من حجم المشروع.

- قيمة المشروعات لا يجب أن تتعدى 30 مليون دج بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، و 10 مليون دج بالنسبة لشركات لأشخاص.<sup>(1)</sup>

وتم تدعيم هذا القانون بإجراءات تنظيمية أخرى أهمها القيام سنة 1983 بإنشاء الديوان الوطني لترقية الاستثمار الخاص، ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الذي يهتم بتوجيه الاستثمار الخاص إلى مختلف النشاطات والمناطق، وضمان التكامل بين الاستثمارات المختلفة.

كما ركز المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز المسجلة في العشريتين السابقتين. وقد أعيد التأكيد على هذا الاختيار في النصوص الخاصة بهذا القطاع في الميثاق الوطني 1986، والذي أشار إلى ضرورة الاعتماد على هذا النمط من التنظيم الاقتصادي. وقد استفاد هذا القطاع من مبلغ 3 مليارات دج خلال المخطط الخماسي الأول والثاني.

ثم جاء قانون النقد والقرض عام 1990 الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الخاص وفتح المجال أمام إنشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة في مختلف الميادين الاقتصادية والمعرفية وكذلك الشراكة المالية مع الخارج، وعلى هذا الصعيد أصبح القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، وجاء بعد ذلك قانون الاستثمار وخلق وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية عام 1993. وهكذا ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بصفة خاصة بعد فشل سياسة التنمية الشاملة التي طبقتها الجزائر.

<sup>(1)</sup>Http: //www.cnes.dz/cnesdoc/.

## 1-1-2-مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد 1993:

لقد شهدت سنة 1993 انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية التي تعتبر خطوة مهمة واتجاه جديد في تسيير الاقتصاد الجزائري ودليل على اتجاه الدولة نحو التركيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تلت هذه الخطوة:

- إنشاء وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار APSI .

-إصدار قانون ترقية الاستثمار في 1993/10/5 الذي يعتبر حجر الزاوية لانفتاح الجزائر على العالم، والذي فتح المجال أمام المستثمرين الخواص سواء الجزائريين أو الأجانب، والحد من تدخل السلطات الوطنية في توجيه الاستثمارات، إلا أن هذه البرامج و القوانين واجهتها الكثير من العراقيل من أهمها تهيئة المحيط للاستثمار ومحاربة البيروقراطية، والمشاكل المتعلقة بالعمارة الصناعي... الخ .

ثم عملت الجزائر على دعم هذه المؤسسات من خلال مجموعة من البرامج التالية\* :

-لجان دعم الاستثمار و ترقيتها CALPI التي تم إنشاؤها في عام 1994.

-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ التي تم تأسيسها في 1996.

-وكالة التنمية الاجتماعية ( القرض المصغر) التي تأسست بدورها خلال عام 1996.

ولإعطاء نفس جديد ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2001/08/20، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تشجيع الاستثمارات وتغيير المحيط الإداري والتشريعي لهذه المؤسسات وكان أهم ما جاء فيه:

-تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (مرسوم، رقم 18، ديسمبر 2001، ص.6).

-تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، و السهر على توسيع مجال منح الامتياز عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ترقية المناولة الباطنية باعتبارها النشاط المميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن يتم مستقبلا إنشاء مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالوزارة.

-إنشاء مركز بحث ودراسة خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>(1)</sup>

\* نكتفي الان بذكرها وستعرض لها فيما بعد بشيء من التفصيل.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، قانون رقم 01، 18 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد 77، الصادر في 15 ديسمبر 2001.

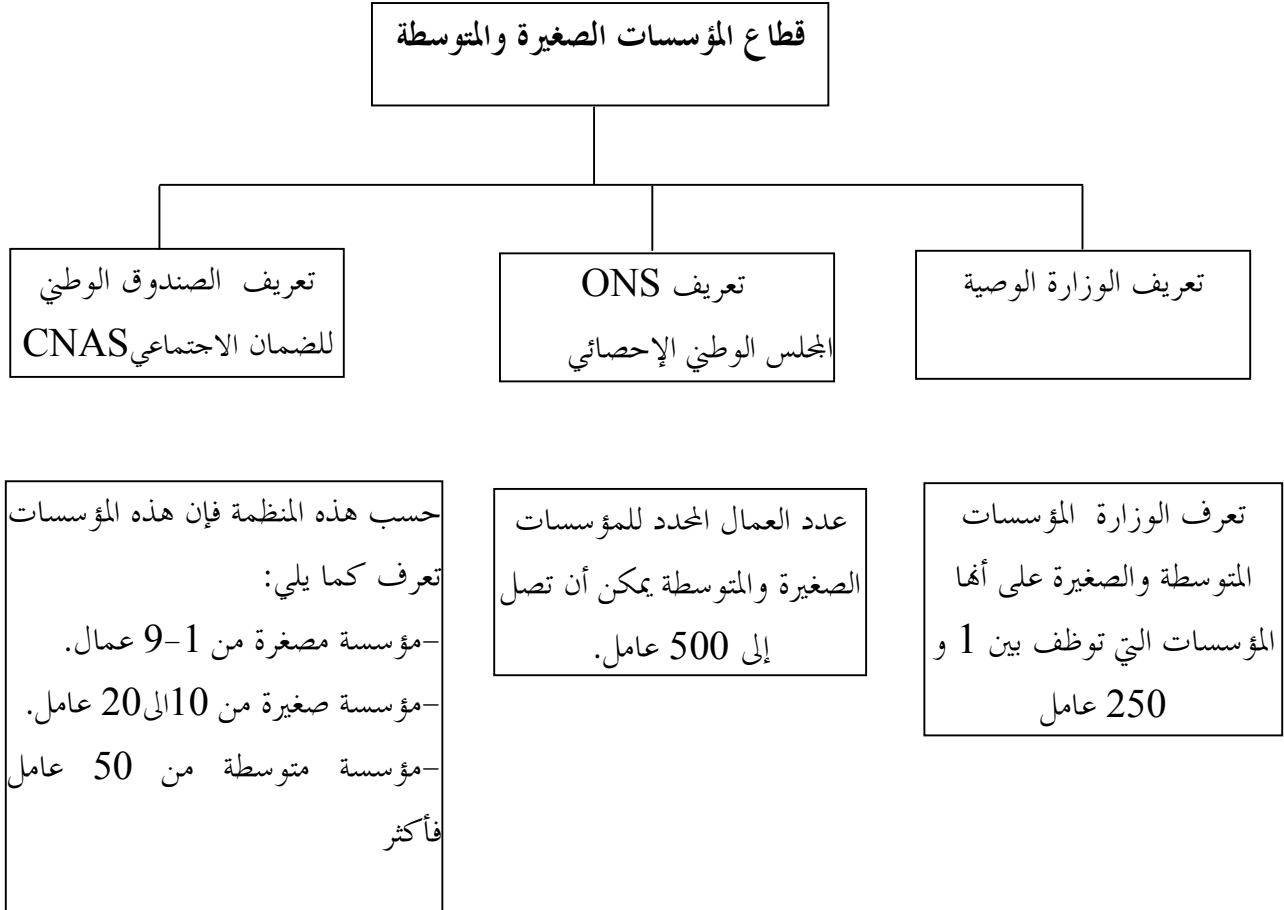
- كما ورد في هذا القانون تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر مرجعا لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات، وإعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع.

## 1-1-3- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري:

تحقيقا للانسجام في تعريف هذه المؤسسات، خاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأوروبي والمتوسطي، وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، اخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي عام 1996، وقدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا التعريف في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 2001/12/12.<sup>(1)</sup>

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل هذا القانون لم تصدر أية نصوص قانونية تحدد وتضبط مفهومها باستثناء بعض المحاولات التي يمكن أن نلخصها في الشكل التالي :

الشكل رقم (4): بعض التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:



المصدر: من إعداد الطالبة.

<sup>(1)</sup>Leila MELBOUCI, du management vers l "e", management: ou se situent les PME Algériennes?, colloque international "Dynamisation de la gestion des PME:innovation, Tic, Formation, Biskra, Algérie, 12,13 Avril 2004. P3.

أما القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يعرف هذه الأخيرة ، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها " كل مؤسسة إنتاج أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.\*

ويستثنى من هذا التعريف كل من البنوك والمؤسسات المالية، شركات التأمين، الشركات المسعرة في البورصة، الوكالات العقارية شركات التصدير والاستيراد، ما عدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني، عندما يكون رقم أعمالها السنوي المحقق في عملية الاستيراد يقل على ثلثي (2/3) رقم الأعمال الإجمالي ويساويه."

## 1-2- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

### 1-2-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري قبل 1993:

ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الاستخراجية أو الصناعات الصغيرة والتي كانت تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة بعد ذلك في إطار إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بإنشاء القطاع العمومي الذي راح يتوسع تدريجيا<sup>(1)</sup>. حيث انتقل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1275 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عام 1964 ليصل إلى 2501 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عام 1969، حيث كانت هذه الأخيرة موزعة كما يلي:

- عدد المؤسسات التي تشغل اقل من 10 عمال 1095.
- عدد المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 19 عامل 573.
- عدد المؤسسات التي تشغل من 20 إلى 49 عامل 483.
- عدد المؤسسات التي تشغل من 50 إلى 99 عامل 204.
- عدد المؤسسات التي تشغل من 100 إلى 499 عامل 146.

أما خلال السبعينات فقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي توظف أكثر من 5 عمال حوالي 1482 مؤسسة عام 1970، منها 525 مؤسسة تعمل في قطاع الصناعة والنسيج و 287 مؤسسة تشغل في قطاع الصناعات الغذائية.<sup>(2)</sup>

\* المادتين 4، 5 من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(1) محمد بلقاسم حسين مهلول، استثمار واشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1999، ص362.

(2) Ammar SELLAMI, Op cit, P55.





بينما في عام 1977 وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 7466 مؤسسة منها:

-817 مؤسسة تعمل في قطاع الطاقة والمياه.

-2233 مؤسسة تعمل في قطاع البناء والأشغال العمومية.

-1265 مؤسسة في قطاع الصناعة والنسيج.

في فترة الثمانينات حتى بداية التسعينات انتقل عدد المؤسسات في الجزائر من 14603 مؤسسة عام 1984 إلى 22731 مؤسسة عام 1991. أما حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجموع كانت جد هامة فقد سجلت زيادة في عددها حيث انتقلت بدورها من 14491 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 1984 إلى 22606 مؤسسة عام 1991، أي بزيادة تقدر بـ 56%، وإذا ما تتبعنا تطور هذه المؤسسات نلاحظ أن الزيادة كانت تخص بالدرجة الأولى المؤسسات الخاصة، في حين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية عرفت انخفاضا ملحوظا، فبعد أن كان عددها عام 1984 مساويا إلى 341 مؤسسة، أصبح عام 1991 حوالي 224 مؤسسة فقط، أي انه حدث تراجعاً في عددها بنسبة 34%، نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، وانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وتطبيقها لمكانزمات السوق. على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي عرفت زيادة ملحوظة بانتقال عددها من 14150 مؤسسة إلى 22382 مؤسسة بين سنتي 1984 و 1991 على التوالي.

والسبب في الزيادة الحاصلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعود بالدرجة الأولى إلى المؤسسات الخاصة التي تشغل اقل من 20 عاملا، فقد عرفت خلال هذه الفترة زيادة كبيرة قدرت بـ 61.3%، حيث انتقل عددها من 13365 مؤسسة إلى 21563 مؤسسة خاصة.

أما عام 1992 فقد بلغ عدد المؤسسات الخاصة 20207 أي انه عرف انخفاضا ملحوظا، وهذا راجع إلى ظروف عدم الاستقرار التي مرت بها الجزائر خلال تلك المرحلة.<sup>(1)</sup>

### 1-2-2- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عام 1993:

بعد إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف عددها تطورا ملحوظا، سنحاول فيما يلي أن نبين هذا التطور حتى بداية السداسي الأول من عام 2003.

كان النسيج الاقتصادي :

(1) عثمان بخلف، مرجع سابق، ص 162.

في سنة 1994 : يتكون من 26212 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 7114 مؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية و 2955 مؤسسة تعمل في قطاع الخشب الفلين والورق، و 1331 مؤسسة تعمل في قطاع الجلود والأحذية... الخ

في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل عام 1995 حوالي 29000 مؤسسة فقط.

في سنة 1996: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 177365 مؤسسة حيث 80% منها تشغل اقل من عشرة عمال.

20% تشغل أكثر من 10 عمال.<sup>(1)</sup>

وكانت موزعة على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

50% تنشط في قطاع الصناعة.

24.5% تنشط في قطاع الخدمات.

24.5% تنشط في قطاع البناء.

أما عدد العمال فقد بلغ 418000 عامل و 127232 مستخدم حسب الإحصائيات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS.

في سنة 1997: تم إنشاء 4989 مؤسسة جديدة، مقابل 2075 في سنة 1996 وهذا أكثر من الضعف.<sup>(2)</sup>

حيث تم إنشاء 1147 مؤسسة في قطاع البناء والاشغال العمومية BTPH و 478 مؤسسة في قطاع الخدمات، 724 مؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية و 122 مؤسسة في النقل و 248 مؤسسة في السياحة.

وبلغ عدد العمال المتوقع خلال هذه السنة (1997) 266000 مقابل 127000 عامل في عام 1996.<sup>(3)</sup>

في سنة 1999: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 159507 مؤسسة توظف 625375 عامل.

ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة التي توظف اقل من 10 عمال 93.24% عامل.<sup>(4)</sup>

في سنة 2001: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 179893 مؤسسة منها 170258 توظف اقل من 10 عمال و 8363 توظف بين 10 و 49 عامل و 1272 مؤسسة توظف بين 50 و 250 عامل.

\* www.pmeart-dz.org.

<sup>(1)</sup> رابح خوي، مرجع سابق ص142.

<sup>(2)</sup> Habri MELIANI, Kamel BOUDAH; la PME, PMI Algérienne, passé et perspective, caloque international ; le financement des PME et le développement de son rôle dans l'économie Maghribine, 25-28 Mai 2003, P5.

<sup>(3)</sup> Habri MELIANI, Kamel BOUDAH, Op cit, P7.

<sup>(4)</sup> رابح خوي، مرجع سابق، ص143.

في سنة 2002: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 188893 مؤسسة منها 177333 مؤسسة مصغرة، 94299 مؤسسة صغيرة و 1402 مؤسسة متوسطة.<sup>(5)</sup>

وفيما يلي جدول يبين مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عامي 2001، 2002.

جدول رقم (6): جدول يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين عام 2001، 2002:

التطور %	الفرق	السنة 2002	السنة 2001	حجم المؤسسة حسب عدد العمال
+ 4.39	+ 7475	177733	170258	1 إلى 9
+ 12.74	+ 1066	9429	8363	10 إلى 49
+ 10.22	+ 130	1402	1272	50 إلى 250
27.35	8671	188893	179893	المجموع

Source: www. Pme art-dz.org.

في سنة 2003: بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 261863 مؤسسة.

-بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 189552 أي 72.38%.

-بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 788 أي 0.3%.

-بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرفية الخاصة والعمومية 71523 أي 27.32%.

أما فيما يخص عدد العمال فقد بلغ 684341 عامل حيث:

-538055 عامل يشتغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

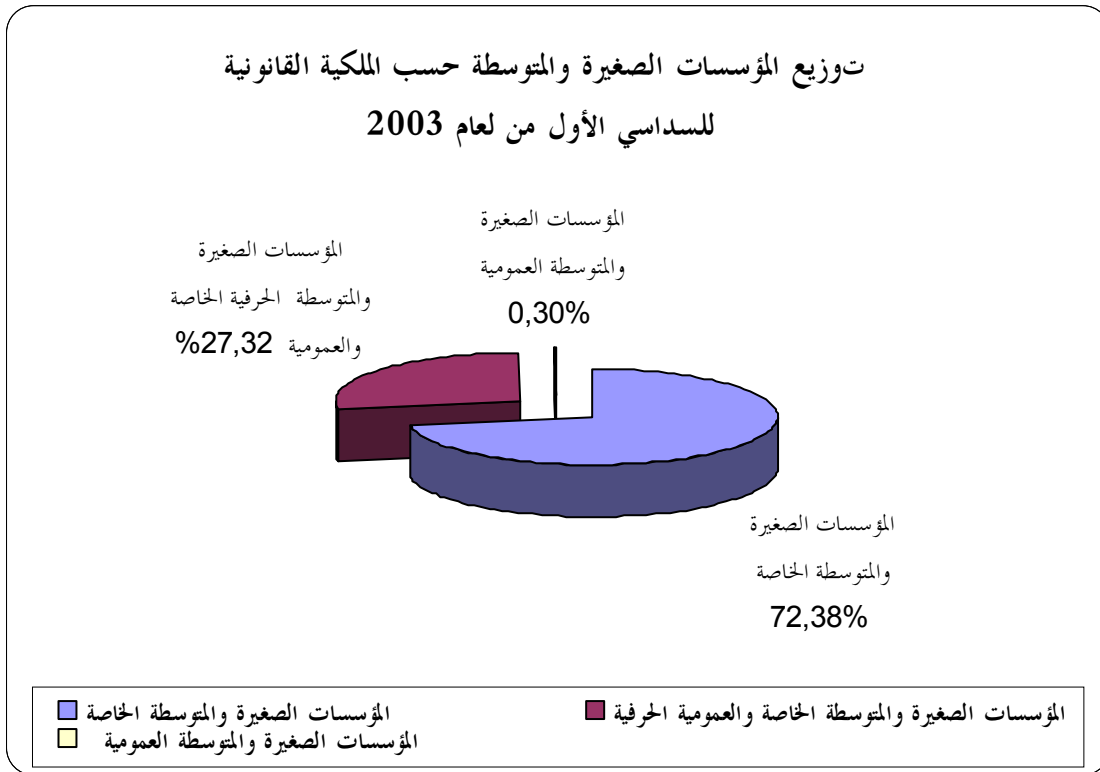
-74763 عامل يشتغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

-71523 عامل يشتغل في الصناعات التقليدية.

وفيما يلي رسم بياني يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية:

<sup>(5)</sup>www.pmeart-dz.org

الشكل رقم (5): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الملكية القانونية :



إلا أن هذا العدد يبقى بعيدا جدا عن العدد المطلوب، فمن المنتظر أن يتم إنشاء 600000 مؤسسة صغيرة متوسطة في الأجل القصير حتى يتم تغطية الاحتياجات الوطنية، وهذا سيخلق ما يقارب 6 ملايين منصب عمل خلال 10 سنوات القادمة.

### 1-2-3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي

لعام 2002:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح لنا

ذلك:

جدول رقم(7): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي لعام 2002:

عدد المؤسسات	حجم المؤسسة			نوع النشاط
	250 - 50	49 - 10	09 - 01	
2243	46	152	2045	الزراعة والصيد البحري
51	5	0	46	الماء والطاقة
435	11	43	381	المحروقات
112	13	25	74	خدمات والأشغال العامة البترولية
475	11	155	309	مناجم و مقالع
6.452	72	455	5935	ISMME
5559	110	291	5158	مواد البناء
57255	413	3433	53409	البناء والأشغال العمومية
1493	35	213	1229	كيمياء وبلاستيك
12354	101	455	11808	الصناعات الغذائية
3515	29	209	3277	صناعة النسيج
1.330	15	78	1237	صناعة الجلود
7934	50	309	7575	صناعة الخشب والورق
2799	21	109	2.669	صناعات مختلفة
17388	34	270	1784	النقل والاتصال
31568	120	933	930515	التجارة
12.410	29	1961	1220	الفندقة والمطاعم
8.729	90	405	8234	خدمات موجهة للمؤسسات
15122	24	148	14960	خدمات موجهة للعائلات
616	21	68	527	مؤسسات التمويل
482	4	20	458	تجارة العقارات
1220	50	130	1040	خدمات جماعية
189552	1.402	9.429	180188	المجموع

Source : (M. OUYAHIA, M. BELATTAF, Analyse de dynamique de la PME agro-alimentaire cas de secteur privé de la wilaya de béjaia, colloque international, dynamisation de la gestion des PME : Innovation, technique, formation ; Biskra, Algérie, 12,123 Avril 2004,P7)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 75.45% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في 6 قطاعات فقط (البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والاتصال، خدمات موجهة للعائلات، الفنادق والإطعام، الصناعات الغذائية)، وهنا نشير أن قطاع البناء والأشغال العمومية، وكذا قطاع النقل عرفا انخفاضا في نسبة النمو بـ 1.36% خلال سنة 2002 مقارنة بعام 2001.

#### 1-2-4- القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال:

يختلف عدد العمال من قطاع إلى آخر، فهناك قطاعات تتطلب عدد كبير من العمال أي أنها تعتمد على كثافة اليد العاملة، في حين أن قطاعات أخرى تعتمد على كثافة رأس المال، والجدول أدناه يبين لنا أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال:

جدول رقم (8): يبين أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال لعام 2002:

الترتيب	%	عدد العمال	فرع النشاط
1	31.52	230.489	البناء والأشغال العمومية
2	11.87	86.834	التجارة
3	06.74	49.348	الصناعة الغذائية
4	06.46	47.232	خدمات للعائلات
5	05.40	39.525	النقل والاتصال
6	05.26	38.521	الزراعة والصيد
7	04.54	33.228	مواد البناء
8	04.52	33.104	الفنادق والإطعام

Source: www.pmeart-dz.org.

– عرف قطاع البناء والأشغال العمومية، تطورا ملحوظا بنسبة 3.08% خلال عام 2002 مقارنة من السنة التي سبقتها وهذا راجع إلى زيادة عدد المؤسسات البالغ 2689 مؤسسة جديدة.

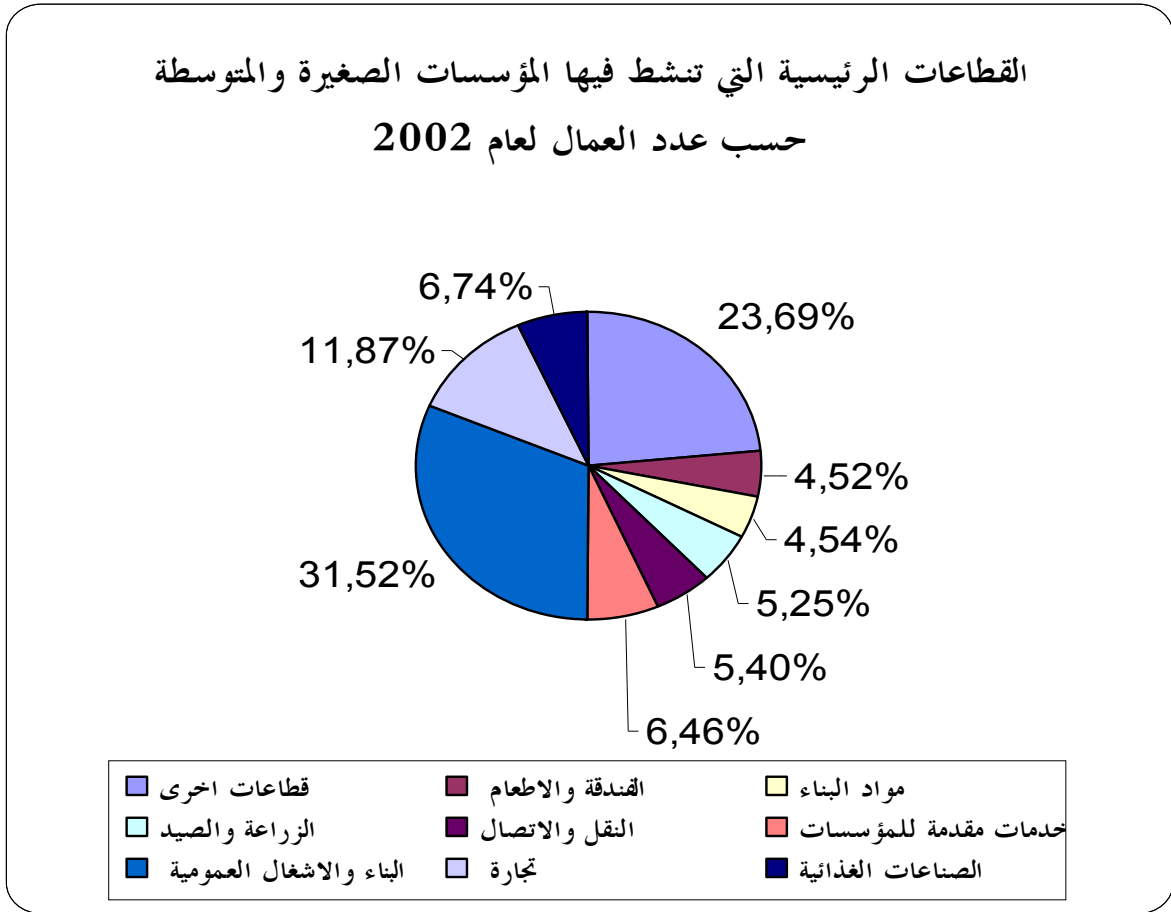
– رغم أن قطاع التجارة عرف زيادة قدرت بـ 1658 مؤسسة مقارنة مع عام 2001، وفي المقابل عرف انخفاضا نسبيا في عدد العمال قدر بـ 30148 عامل، بمعدل 4.29% مقارنة بعام 2001.

– أما عدد العمال في قطاع الخدمات فقد عرف خلال عام 2002 مقارنة مع العام الذي قبله تطورا ملحوظا، هذا نتيجة لزيادة عدد المؤسسات في هذا القطاع بـ 606 مؤسسة جديدة.

وفي الأخير فإن قطاع الفنادق والإطعام رغم انه عرف زيادة في عدد المؤسسات بـ 478 مؤسسة خلال عام 2002 إلا أن عدد العمال قد انخفض بـ 6025 عامل، وهو يحتل المرتبة الثامنة رغم انه في العام الفارط كان يحتل المرتبة الرابعة.

وفيما يلي رسم بياني يمثل لنا القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.

الشكل رقم (7): القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال لعام 2002.



Source : Ministère des PME et de l'Artisanat.

## 1-2-5-التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التراب الوطني ، غير أنها تتركز أكثر في الشمال خاصة على طول الشريط الساحلي ، ويبين لنا الجدول التالي أهم المدن التي تنتشر فيها هذه المؤسسات:

جدول رقم (9): يبين ترتيب الولايات الأولى من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ملاحظات عدد المؤسسات المستحدثة	عدد المؤسسات	الولايات
+ 2.727	22.273	الجزائر
+ 1.039	13.406	وهران
+ 90	9.350	تيزي وزو
+ 603	6.895	بجاية
+ 34	6.697	سطيف
+ 203	6.003	البيدة
+ 1084	5.825	الشلف
+ 1.037	5.744	بومرداس
+ 56	5.687	قسنطينة
+ 486	5.099	عنابة

Source: www.pmeart-dz.org.

-من خلال الجدول يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات العشرة الأولى 86979، ما يمثل نسبة 46.12% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ولاية الجزائر، الشلف، وهران، بومرداس، بجاية عرفت زيادة قدرت بـ 5887 مؤسسة جديدة، ما يمثل 67.89% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (8671 مؤسسة جديدة).

-احتلت ولاية عنابة المرتبة العاشرة خلال موسم 2002، هذا بسبب تطور عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها والتي قدرت بـ 486 مؤسسة.

-ولاية تيبازة لم تعد ضمن 10 ولايات الأولى على عكس ما كانت عليه خلال عام 2001، هذا بسبب تراجع عدد المؤسسات المنشأة حيث كانت 4785 خلال عام 2001 ولكن خلال عام 2002 عرفت انخفاضا إلى 4728 مؤسسة أي انخفاض بـ 57 مؤسسة.



المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري :

2-1- تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام :

تظهر لنا الإحصائيات السابقة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات، على عكس القطاع العمومي الذي يظهر كممثل للمؤسسات الكبرى، لذا فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني تعبر عنها مساهمة القطاع الخاص وقد تجاوزت مساهمة هذا الأخير في الناتج الخام خارج المحروقات، وحجم الصادرات وكذا الواردات أكثر من 50% في كل منها.

فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في سنة 1994 حوالي 46.5% من القيمة الإجمالية للناتج الوطني الخام بقيمة 538.1 مليار دج مقابل 53.5% أي 617.4 مليار دج للقطاع العمومي. لترتفع هذه المساهمة عام 1998 لتصل الى 53.6% أي 1178.4 مليار دج.<sup>(1)</sup>

فيما يلي جدول يبين لنا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني الخام في القطاعات المختلفة في الفترة 1997 و 2001.

جدول رقم (10): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في PIB في القطاعات المختلفة:

الوحدة مليار دج.

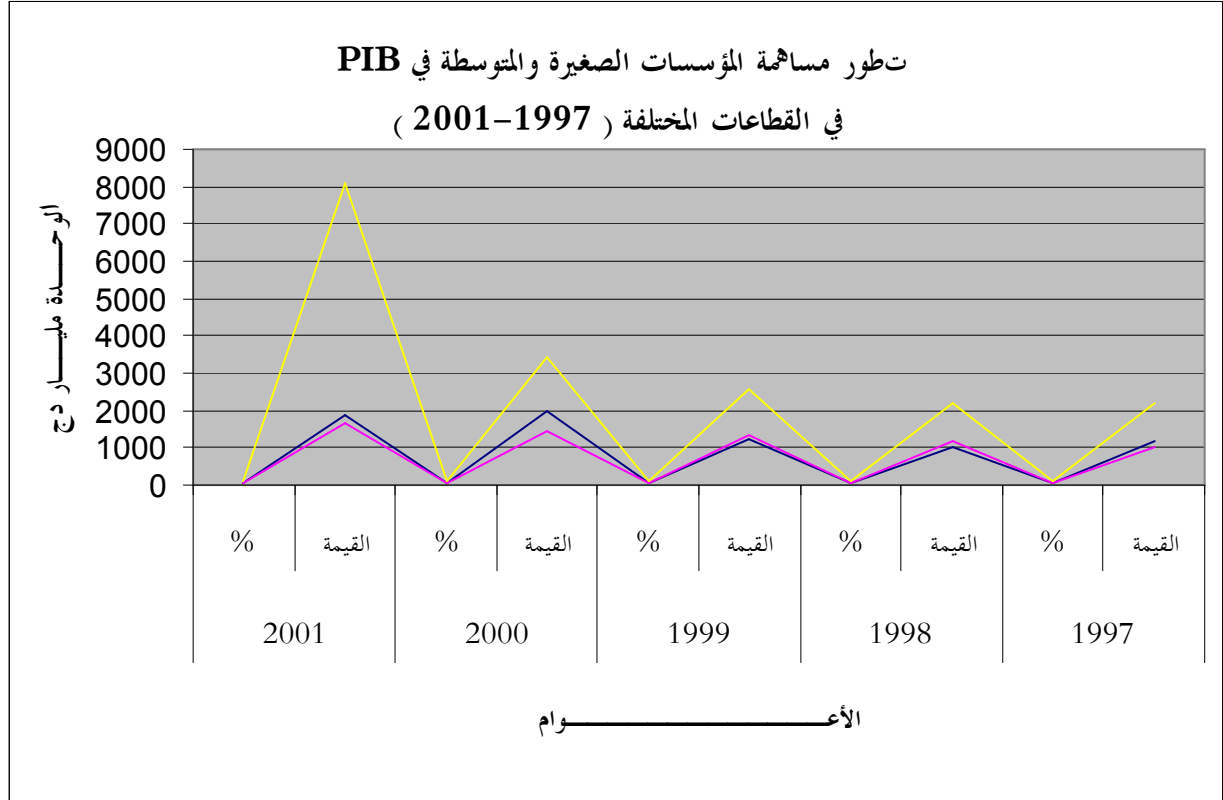
2001		2000		1999		1998		1997		العام القطاع
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
53	1848.9	58.2	1993.0	48.2	1240.7	64.4	1020.2	54.3	1201.5	الناتج الوطني الخام العمومي
47	1636.1	41.8	1431.2	51.8	1335.2	53.6	1176.9	45.7	1010.2	الناتج الوطني الخام الخاص
100	3485	100	3424.2	100	2575.9	100	2197.1	100	2211.7	PIB Total

Source: www.pmeart-dz.org.

<sup>(1)</sup>http : //www.cnes.dz/cnesdoc/.

وفيما يلي رسم بياني لهذا الجدول:

الشكل رقم (8): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الوطني الخام خلال 1997-2001:



نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني الخام في زيادة مستمرة، وهذا نتيجة تطبيق الجزائر لميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص وزيادة اهتمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 2-2- مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات:

بلغت مساهمة القطاع الخاص في الواردات عام 1997 ما يقارب 3.978 مليون \$ أي 45.79% من إجمالي الواردات أما في عام 1999 فقد بلغ حجم الواردات الوطنية 9162 مليار \$ منها 5.717 واردة القطاع الخاص بنسبة 62.4% لتصل في عام 2001 إلى 6724 أي 68% من إجمالي الواردات. فيما يلي جدول يبين لنا تطور مساهمة القطاع الخاص في الواردات:

جدول رقم (11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات حسب القطاعات القانونية (1997-2002).

الوحدة: مليون د ج

2002		2001		2000		1999		1998		1997		العام
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	القطاع
30	940	20	216	54.3	250	76	445	52	250	42.1	709	القطاع العمومي
70	069	80	724	45.7	922	24	717	48	153	57.9	978	القطاع الخاص
100	2009	100	940	100	172	100	162	100	403	100	687	المجموع

Source: www.pmeart-dz.org.

يبين الجدول أعلاه أن حجم الواردات الوطنية في زيادة، ومساهمة القطاع الخاص فيها هي الأخرى في ارتفاع (أي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

تستورد الجزائر سلعا متنوعة مثلا: خلال عام 2001 كان توزيع حجم الواردات الإجمالي

حسب المنتجات كالتالي:

-سلع التجهيز 35.75%.

-السلع الموجهة لوسائل الإنتاج 24.88%.

-سلع الاستهلاك الغذائي 24.6%.

-السلع الاستهلاكية غير الغذائية 14.79%.

مقارنة مع السنوات الماضية 1997، 1998، 1999، 2000 فإن ترتيب الواردات لم يعرف تغييرا

كبيراً، حيث بقي استيراد سلع التجهيز يحتل المرتبة الأولى بزيادة قدرت بـ 10.59% مقارنة بسنة 2000

بقيمة 3487 مليون \$ عام 2001 مقابل 3153 مليون \$ لعام 2000،<sup>(1)</sup> أما فيما يتعلق بالسلع الأساسية

المستوردة فيمكن أن نبينها في الجدول التالي:

<sup>(1)</sup>http://www.cnes.dz/cnesdoc/.

جدول رقم (12): يبين السلع الأساسية المستوردة لعام 2000 :

(الوحدة مليون دولار)

%	قيمة الواردات	مجموعة الاستعمال
24.15	2401	التغذية
1.03	103	الطاقة والزيوت
4.74	472	المواد الخام
18.64	1853	المواد نصف الخام
1.56	156	سلع التجهيز الفلاحي
33.5	3331	سلع التجهيز الصناعي
14.52	1444	سلع الاستهلاك غير الغذائي
1.6	160	سلع أخرى
100	9940	المجموع

Source : <http://www.cnes.dz/cnesdoc/>.

نلاحظ من خلال الجدول أن سلع التجهيز الصناعي تحتل المرتبة الأولى بـ 3331 مليون دولار تليها السلع الغذائية بمبلغ 2041 مليون دولار أي ما يعادل 24.15% أما المرتبة الثالثة فتعود للمواد النصف الخام بمبلغ 1853 مليون دولار أي 18.64%.

### 2-3- مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات\*:

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة قطاع المحروقات بنسبة عالية تفوق 95%، لذا تسعى الجزائر إلى تغيير هذا الواقع ورفع صادراتها خارج المحروقات.

فيما يلي جدول يبين لنا تطور حجم الصادرات خارج المحروقات:\*\*

جدول رقم (13) : يبين حجم الصادرات الوطنية خارج المحروقات:

الوحدة مليون \$

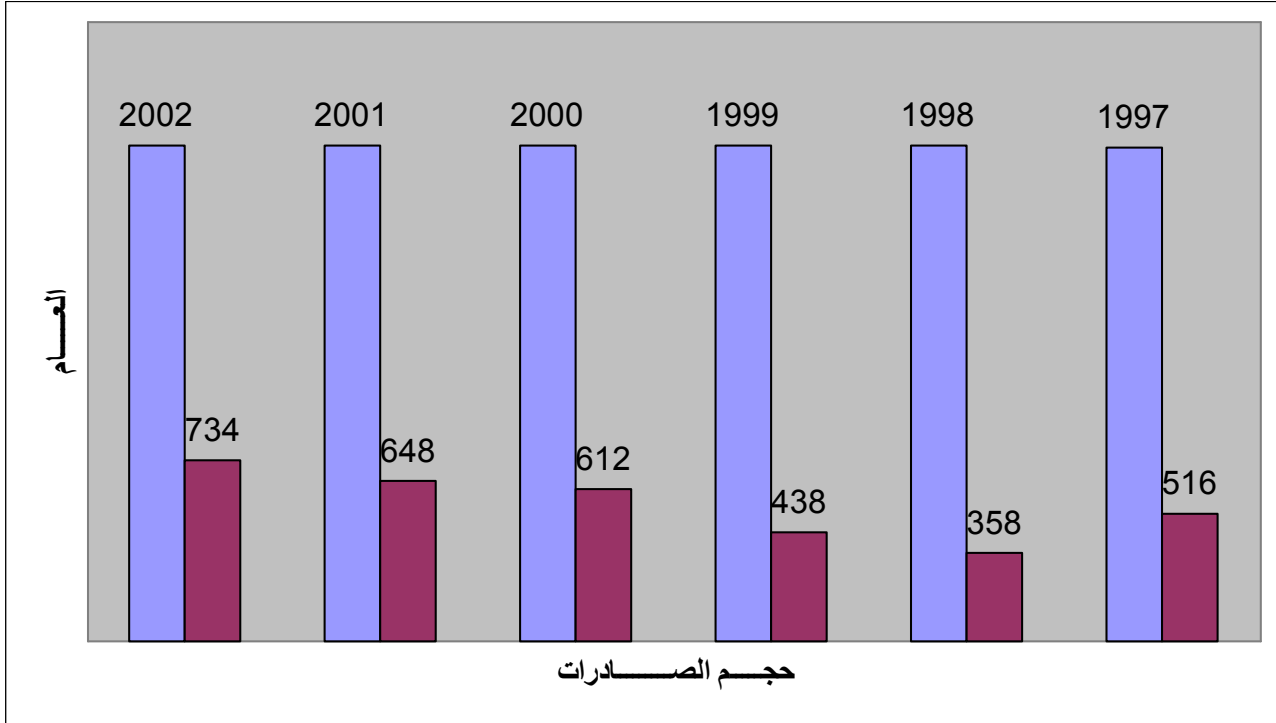
العام	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الصادرات	516	358	438	612	648	734

Source : [www.pmeart-dz.org](http://www.pmeart-dz.org).

\* تسعى الجزائر إلى رفع صادراتها خارج المحروقات إلى 2 مليار، إلا أن النتائج المحققة إلى الآن بعيدة جدا عن هذا الرقم.

\*\* فيما يخص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات تحتل الجزائر المرتبة 20 إفريقيا

الشكل رقم (09) يبين حجم الصادرات خارج المحروقات.



بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات عام 1997 حوالي 516 مليون دولار منها 415 مليون دولار مساهمة القطاع العمومي، أما في عام 1998 بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 29.5% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات (س و صاف، 2002، ص 44) أي 105.61 مليون\$. في عام 2001 بلغ حجم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 205 مليون \$ من مجموع الصادرات خارج المحروقات الذي بلغ 648 مليون\$. أما بالنسبة لسنة 2002 هذه المساهمة وصلت إلى 396 مليون \$ أي بنسبة 53.9% من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

## 2-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشغل:

تتوزع اليد العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فب عام 2002 حسب المعطيات المفصلة في الجدول أدناه:

النسبة	عدد العمال	فئة المؤسسات حسب عدد العمال
46% -	340646	09-01
24% -	179585	49-10
29%	210851	250-50
100	731082	المجموع

المصدر: نادية قويق مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاورومتوسطية، الندوة حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، ماي 2004.  
في قراءة أولية للجدول:

نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة جدا أو المصغرة (فئة 09-01) تشغل أكبر عدد من العمال بنسبة 46% تليها المؤسسات والمتوسطة (فئة 250-50) بنسبة 29%، وأخيرا المؤسسات الصغيرة (فئة 10-49) بنسبة 24%.

## المبحث الثالث: هيئات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

## 3-1- هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

## 3-1-1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات، ودليلا واضحا على أهميتها ومكانتها المميزة في الاقتصاد الوطني، حيث تسعى هذه الوزارة إلى:

- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكثيف النسيج الصناعي.
- تقديم الدعم للقطاع.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل مشاكلها.
- القيام بالإحصائيات وتقديم المعلومات.
- وضع سياسة المتابعة.

نلاحظ أن مهام الوزارة هي مهام تخطيط وتوجيه ومراقبة، ليست لها وظيفة تمويلية، لكن هذا لا يمنع أنها تساعد في حل العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل<sup>(1)</sup>.

(1) رابح خوين، مرجع سابق، ص156.

والجدول التالي يوضح المبالغ المعتمدة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.  
جدول رقم (15): تطور المبالغ المخصصة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:

(الوحدة: مليون دج).

السنة	المبلغ
1994	0
1995	31271
1996	48141
1997	45785
1998	46683
1999	48052
2000	62470
2001	70383
2002	147450
2003	439496
2004	339989

المصدر: قانون المالية للسنوات (1994-2004).

نلاحظ من خلال الجدول أن اهتمام الدولة بهذه المؤسسات بدأ منذ 1995، أي بعد إبرام اتفاق برنامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي.

### 3-1-2- وكالة ترقية و دعم الاستثمارات APSI:

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى القانون 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 وهي منشأة عمومية إدارية في خدمة المستثمرين والمؤسسين في الجزائر، أنشأت بغرض تقديم المساعدات للمؤسسات بمختلف أنواعها سواء في مرحلة إنشاء المشروع أو مرحلة الاستغلال، ولعل أهم هذه المساعدات: مساعدات في مرحلة الإنجاز:

يتحصل المستثمر خلالها على مساعدات لمدة 3 سنوات:

-الإعفاء من حق تحويل الملكية لاكتساب العقارات;

-الحق في التسجيل المنخفض بـ 5% للعقود التكميلية للمؤسسة;

-الإعفاء من الرسم على العقار;

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات الداخلة في إنجاز الاستثمارات سواء أكانت مستوردة أو محلية.



## -مساعدات في مرحلة الاستغلال:

تكون هذه المساعدات في مدة تتراوح بين 2 إلى 5 سنوات يستفيد المستثمر خلالها من:

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS، الدفع الجزائي VF؛

-الرسم على النشاط المهني TAP؛

-الإعفاء من IBS، VF من رقم الأعمال المنجز للتصدير؛

ونشير انه قد بلغت تكلفة الإعفاءات الممنوحة منذ إنشاء كل من ANSEJ و 32.7

مليار دج في 2000/12/31.<sup>(1)</sup>

## معطيات عامة عن الاستثمارات التي تمت من خلال APSI:

بلغ حجم الاستثمارات المعلن عنها عام 2000 لدى مصالح APSI ، أكثر من 43200 مؤسسة

بقيمة 3344 مليار دج كان من المفروض أن تخلق ما يقارب 1605000 منصب شغل.

جدول رقم (16): التطور السنوي لحجم المشاريع المصرح بها لدى APSI.

الوحدة: مليون دج

المبالغ		حجم العمال		المؤسسات		العام
%	المبالغ	%	عدد العمال	%	عدد المؤسسات	
3	114	4	59606	2	694	1994/1993
7	219	5	73818	2	884	1995
5	178	7	127849	5	2075	1996
13	438	17	226761	12	4989	1997
27	912	24	388702	21	9144	1998
20	685	22	351986	29	12372	1999
24	799	21	336169	30	13105	2000
100	3344	100	1604891	100	43213	المجموع

Source : <http://www.cnes.dz/cnesdoc/>.

معظم هذه المؤسسات كانت مؤسسات صغيرة ومتوسطة والجدول التالي يبين لنا توزيع هذه

المؤسسات حسب شرائح العمال.

<sup>(1)</sup><http://www.cnes.dz/cnesdoc/>.

جدول رقم (17) : بنية المؤسسات الاستثمارية حسب شرائح العمال المصرح بها لدى APSI (1993-2000).

عدد العمال	%
1 - 10	40
10 - 20	28
20 - 50	23
50 - 100	7
100 - 200	2
200 - 500	1
أكثر من 500	6

Source : <http://www.cnes.dz/cnesdoc/>.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات التي تشغل بين 10 عمال و200 عامل تمثل النسبة الأكبر من عدد المؤسسات المصرح بها.

### 3-1-3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417هـ الموافق لـ 02 يوليو سنة 1996 ويحدد هذا المرسوم الإطار العام لدعم تشغيل الشباب، فكما جاء في المادة 2 من هذا المرسوم أن دعم الشباب يتم من خلال:

-تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب ذوي المشاريع.

-تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.<sup>(1)</sup>

وتقدم هذه الوكالة الدعم للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة (من 1 إلى 10 عمال) خاصة بهم.

### 3-1-1-1- شروط الوكالة لدعم المؤسسات:

تضع الوكالة مجموعة من الشروط الإدارية التي يجب أن يستوفيها طالب الدعم منها:

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية قانون 96، 234 يوليو 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية العدد 41، الصادر في 2 جويلية 1996، ص11.

### الشروط الإدارية:<sup>(1)</sup>

- أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب (1 إلى 10).
- أن لا يكون الشباب أصحاب المؤسسات يشغلون مناصب عمل مأجورة عند تقديم ملفاتهم.
- يتراوح سن الشباب أصحاب المؤسسات بين 19 و 35 سنة، فيما يخص المسير يمكن أن يصل السن إلى 40 سنة.
- تعهد بخلق منصبين شغل دائمين إضافيين.
- الحد الأقصى للاستثمار هو 4 ملايين دينار جزائري ومن المقرر رفع هذا السقف إلى 10 ملايين دينار جزائري.
- أن يساهم الشباب أصحاب المشاريع في الاستثمار بأموالهم الخاصة حسب مستوى الاستثمار.

### 3-1-1-2- الامتيازات الممنوحة للمؤسسات من طرف ANSEJ:

تساعد الوكالة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتقدم لهم بعض الإعانات لتحقيق هدفهم.

#### 1- الإعانات: تمنح الوكالة نوعين من الإعانات:

##### أ- الإعانات المالية:

- القروض بدون فائدة: حيث تمنح الوكالة للمؤسسات المصغرة قروضا بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي أو الثلاثي.

- تخفيض نسبة الفائدة: يكون هذا التخفيض في حالة التمويل الثلاثي حيث تأخذ الوكالة على عاتقها تسديد نسبة من فوائد القرض الذي تحصل عليه المؤسسة من البنك، تدفع نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بطلب من المؤسسات الائتمانية، ويتحمل المستفيد من القرض فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض.<sup>(2)</sup>

إضافة إلى ما سبق تمنح الوكالة امتيازات إضافية للمناطق الخاصة\* تتمثل خصوصا في:

\* المناطق الخاصة : هي المناطق التي تحظى بعناية خاصة من طرف متخذي القرار، لأسباب اقتصادية واجتماعية، تأتي في مقدمتها مستويات البطالة.

<sup>(1)</sup>Http://: www.ansej.org.dz/.

<sup>(2)</sup> محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة، المفهوم والدور المرتقن بمجلة العلوم الانسانية، العدد 111، قسنطينة، الجزائر، 1999.

جدول رقم (18): يبين تخفيض معدلات الفائدة:

النشاط	نسبة تخفيض لمعدل الفائدة	المناطق
الزراعة والصيد البحري	90%	خاصة
الأنشطة الأخرى	75%	
الزراعة والصيد البحري	75%	أخرى
الأنشطة الأخرى	50%	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52 ص 18. 27 ربيع الثاني 1417.

## ب-الإعانات الجبائية والشبه جبائية:

تستفيد المؤسسة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية تختلف بين مرحلة إنشاء المؤسسة ومرحلة الاستغلال.

## -في مرحلة تنفيذ المشروع:

- الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.<sup>(1)</sup>
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية بـ 8 % على الاكتسابات العقارية.<sup>(2)</sup>

## -في مرحلة استغلال المشروع:

- (لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو 6 سنوات للمناطق الخاصة):
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).
- الإعفاء الكلي من ضريبة الدفع الجزائي (VF).

(1) محمد الهادي مباركي، مرجع سابق، ص 90.

(2) منصور بن عمارة، المؤسسات الصغيرة ودور البنوك في تمويلها، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.

- الإعفاء الكلي من الرسم على النشاط المهني (TAP).

- الاستفادة من المعدل المخفض بـ 9% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة لإجراء المؤسسة المصغرة، بدلا من 26% المحددة حاليا من قبل الضمان الاجتماعي.<sup>(1)</sup>

### 3-1-1-3- أنواع التمويلات التي تقدمها ANSEJ:

تمول المؤسسات المصغرة وفق ثلاث أشكال:

#### -التمويل الخاص:

في هذه الحالة يكون رأس مال المؤسسة ملكا كلية لصاحبها و تساهم ANSEJ في إنشاء المؤسسة من خلال تقديمها للإعانات الجبائية والشبه جبائية .

#### -التمويل الشئائي:

في هذه الحالة يكون رأس المال مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من الوكالة (ANSEJ).

#### - التمويل الثلاثي:

في هذه الحالة رأس المال يتكون من مساهمة المؤسسين والوكالة ، والجزء الثالث قرض بنكي تتولى الوكالة تغطية جزء من الفائدة المفروضة عليه، وفيما يلي جدول يبين التوزيع النسبي للمساهمات المختلفة المشكلة للاستثمار الإجمالي في حالة التمويل الثلاثي:

(1) الشريف بقة وآخرون، مرجع سابق، ص5.

جدول رقم (19): هيكل التمويل الثلاثي للاستثمار الإجمالي:

القرض البنكي		الأموال الخاصة		القروض بدون فائدة	مبلغ الاستثمار
المناطق الأخرى %	المناطق الخاصة %	المناطق الأخرى %	المناطق الخاصة %	%	
70	70	5	5	25	اقل من 1.000.000 دج
70	72	10	8	20	1.000.000 الى 2.000.000 دج
70	74	15	11	15	2.000.001 الى 3.000.000 دج
65	71	20	14	15	3.000.001 الى 4.000.000 دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52، 27 ربيع الثاني ص 17-18.

نلاحظ من الجدول أن البنوك هي المساهم الأساسي في تمويل هذه المؤسسات، ثم تأتي بعدها في المرتبة الثانية القروض بدون فوائد التي تقدمها الوكالة، وإذا ما قارنا بين القرضين (من خلال الجدول). نلاحظ أن نسبة القرض بدون فائدة تتجه نحو الانخفاض كلما اتجه مبلغ الاستثمار الإجمالي نحو الارتفاع، ويقابله تزايد في نسبة مساهمة القروض البنكية في حين تتجه نسبة الأموال الخاصة نحو الانخفاض مع تزايد معدل المبلغ الإجمالي للاستثمار، والملاحظة الأخيرة التي نستنتجها من خلال هذا الجدول هي أن مستوى القرض بدون فائدة لا تتغير بتغير حجم الاستثمار.

### 3-1-1-4-حصيلة ANSEJ لغاية عام 2003:

بعد 7 سنوات من العمل والتنظيم والمثابرة أعلنت ANSEJ في 31 أوت 2003 عن تحقيقها للنتائج التالية:

-إنشاء 171000 مؤسسة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، خلق 472000 منصب عمل مباشر، من بين هذه المشاريع أكثر من 99000 ملف أي حوالي 58% تقدموا بطلب قروض من البنوك وتحصل أكثر من 53000 مؤسسة على الموافقة بالتمويل.

-خلق 154000 منصب عمل من قبل 50700 مؤسسة صناعية تم تمويلها من ANSEJ باستثمار قيمته 84.9 مليار دج منها 54.3 مليار دج مقدمة من طرف البنوك، 15.1 مليار دج من طرف ANSEJ، و 14.5 مليار دج المتبقية تمثل مساهمة أصحاب المؤسسات.

-إنشاء 6000 مؤسسة من قبل النساء والتي مست مختلف النشاطات ويمثل هذا العدد 12% من عدد المؤسسات.

ولقد بينت الإحصائيات أن قطاع الخدمات استفاد من 40033 رخصة وخلق 105291 منصب شغل (23.56 %) متقدما بذلك على باقي القطاعات الأخرى متبوعا بقطاع الزراعة الذي استفاد بدوره من 35825 رخصة مع خلق 100808 منصب شغل أي 21.8% أما نقل المسافرين فقد استفاد من 23488 رخصة وبلغ المناصب التي أنشئها حوالي 57540 (13.33 %) ، وقطاع الحرف بنسبة 10.29% وأخيرا قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 8.26%.

وتشير الدراسات أن المؤسسات المصغرة التي قامت بتمويلها البنوك أنفقت عليها السلطات العمومية 85 مليار دج، بتكلفة متوسطة قدرت بـ 1.6 مليون دج لكل مؤسسة تم إنشاؤها، وتكلفة متوسطة قدرت بـ 589144 دج لكل منصب شغل تم خلقه.<sup>(1)</sup>

### 3-1-1-5- اتفاق تعاوني جديد بين البنوك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

لقد تم الإعلان عن هذا الاتفاق في اكتوبر 2003 بقصر الامم (Palais des nations)، ورغم صدور قرار رئاسي بشأنه إلا انه لم يتم تطبيقه بعد، ومحتوى هذا المشروع هو أن: الوكالة وضعت اتفاق تعاوني مع ثلاث مؤسسات بنكية هي "CPA" القرض البنكي الجزائري، "BDL" بنك التنمية المحلية، "BNA" البنك الوطني الجزائري، يقضي هذا الاتفاق رفع السقف الأعلى لمنح القروض البنكية للشباب المستثمرين إلى 10 مليون دج بدلا من 4 مليون دج بالنسبة للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة مهمة.

وتكون مساهمة الشباب بنسبة 5% في المشاريع التي تكون تكلفتها مساوية أو اقل من 2 مليون دينار جزائري، بينما المشاريع التي تكون تكلفتها أو رأس مالها بين 2 مليون دج و 10 مليون دج، فإن مساهمة الشباب تكون 10%.

كما أن دراسة الملفات وقبولها لن يتجاوز 3 أشهر من تاريخ تقديمها للوكالة. الى جانب تمديد فترة منح القروض إلى 7 سنوات مع إمكانية التأجيل من سنة إلى 7 سنوات حسب خصوصية المشروع.

<sup>(1)</sup>Nouvelle économie, le magazine de l'entreprise et de l'investissement, sans date, l'Algérie des bâtisseurs, P29.

كما وقعت ANSEJ اتفاق مع شركة نفطال بهدف مساعدة الشباب والمقاولين الذين يرغبون في إنشاء محطات حديثة لـ GPL والبترين واتفاق آخر مع الجزائرية للمياه (ADE) لإنشاء وصيانة عداد المياه من قبل مؤسسات ينشئها الشباب المقاولين.

كما أعلن رئيس الجمهورية خلال افتتاح أشغال والجلسات الوطنية حول الجهاز الجديد لدعم تشغيل الشباب عن تخصيص مبلغ 21 مليار دج لدعم تشغيل الشباب وخلق 35 ألف منصب عمل للإطارات الجامعية خلال عام 2004. وكذا وضع برنامج وطني لإنجاز 100 محل على مستوى كل بلدية توضع تحت تصرف الباحثين عن الشغل وبالأخص صغار السن منهم، وعلى المستفيدين دفع الإيجار للبلديات.<sup>(1)</sup>

### 3-1-4- لجنة المساعدة من اجل تجديد وترقية الاستثمار CALPI:<sup>(2)</sup>

تأسست بمقتضى التعليمات الوزارية 28 المؤرخة في 15/05/1994، المتعلقة بكيفيات الضمان والتسهيل في مجال منح الأراضي للمستثمرين وهي مكلفة بالإجابة على كل الطلبات في مجال العقار المقدمة من طرف المستثمرين أو وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI).

وتستفيد المؤسسة في هذه الحالة من مجموعة من الامتيازات الجبائية والجمركية المتعلقة بترقية الاستثمار:

#### أ- مساعدات في مرحلة الإنجاز لمدة ثلاث سنوات:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية.
- تخفيض نسبة 5 على الألف بالنسبة للعقود التأسيسية.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة سواء على السلع والخدمات المحلية أو المستوردة.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

#### ب- مساعدات في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لفترة أدناها سنتين أقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفعة الجزائي والرسم على النشاط المهني.

<sup>(1)</sup>Kamel BENELKADI, l'ansej signe de nouvelles conventions, journal EL WATAN, 25 Octobre 2003.

<sup>(2)</sup> مطويات اشهارية، لجنة المساعدة من اجل تجديد وترقية الاستثمار.



-تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء.

### 3-1-5- ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تم تطبيق ميكانيزم ضمان القروض أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1934، بعدها في ألمانيا ثم في اليابان عام 1937، ثم انتقل بسرعة إلى معظم دول العالم المتقدم والنامي على السواء.

أما في الجزائر فقد تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002، ويعتبر صندوق الضمان مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

### 3-1-4-1- خصائص و ميكانيزم نظام ضمان القروض:

#### أ- خصائص نظام ضمان القرض:

يخدم هذا الصندوق السياسة العامة للحكومة على اعتبار أن مخصصاته تتكون من مساهمات الدولة، ويقدم الصندوق المساعدات للمؤسسات التي استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية، لكن لا تملك ضمانات أو تملك ضمانات غير كافية. يمكن أن تصل نسبة ضمان القرض إلى 70% ويتم تحديدها من طرف مجلس الإدارة للصندوق، ويقدم الدعم للمؤسسات المنخرطة فيه والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 2% من مبلغ القرض خلال كل فترة الاقتراض.

#### ب- ميكانيزم نظام صندوق ضمان القروض:

يمكن تلخيص ميكانيزم عمل الصندوق كمايلي:

-تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطلب القرض من البنك.

-تطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصندوق ضمان القرض البنكي.

-يقدم الصندوق شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تدفع المؤسسة العلاوة السنوية خلال مدة القرض.

في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد قيمة القرض يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها.

يعتبر صندوق ضمان القروض أول آلية موجهة لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسيتم مستقبلا إنشاء سلسلة من صناديق ضمان القروض والتمويل خاصة بعد نجاح هذه التجربة في الكثير من دول العالم، فمثلا تم إحصاء 52 جمعية لضمان القروض في اليابان عام 1957 و23 صندوق لضمان القروض في فرنسا عام 1998، أما في ماليزيا فقد تم إحصاء 18 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية عام 2001.<sup>(1)</sup>

### 3-2-برنامج المساعدة والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

#### 3-2-1- برنامج الأمم المتحدة:<sup>(2)</sup>

في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، استفادت الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2000 من مبلغ 11.4 مليون دولار أمريكي، والذي وجهه للنشاطات الخاصة بالمحيط الصناعي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اقتناء آلات جديدة للاستثمار.

وقد تزامن هذا البرنامج مع إنشاء صندوق وطني للتنافس الصناعي حسب ما جاء في قانون المالية لعام 2000 وقد تم توجيه هذا الصندوق إلى:

-تقديم المساعدات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعية والخدمية التي تباشر نشاطات التأهيل.

-تمويل العمليات الموجهة لتغيير محيط المؤسسات الصناعية إلى جانب تمويل عمليات البحث العلمي والخدمات التكنولوجية والتقنية وعمليات إصلاح المناطق الصناعية... الخ.

#### 3-2-2- برنامج مشتلات المؤسسات:<sup>(3)</sup>

جاء في المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاتل لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

(1) يوسف العشاب، ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-آلية لدعم التمويل، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، قاطرة التنمية، العدد02، الجزائر، 2003، ص14.

(2) <http://www.cnes.dz/cnesdoc/>.

(3) <http://www.chambrealsuisse.com/png.htm>.

أ- مفهوم مشتلة المؤسسة:

مشتلة المؤسسة هي منشأة صغيرة قائمة بحد ذاتها يقوم بتسييرها شخص مؤهل، تعمل على توفير الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار، وكذلك الدعم النقدي والتجاري والمالي بسعر معقول. بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق وتمكن المؤسس من تثبيت أقدامها في دنيا الأعمال.

ب- مميزات مشتلات المؤسسات:

- بعد اختيار المؤسسات التي تنظم إلى المشتلة، تنظم هذه الأخيرة دورات تدريب وتأهيل لمسيريها والعاملين فيها، وبعد فترة محدودة بعد أن تحقق المؤسسة نتائج إيجابية تخرج من المشتلة لترك مكانها لدخول مؤسسة أخرى.

- تعتبر المشتلة في حد ذاتها مؤسسة مستقلة لها كيانها القانوني وعادة ما تتلقى الدعم والمساعدة من السلطات المحلية مثلا أن تقدم لها محلات للإيجار بضمن زهيد (أو مجاناً) على أن يتكفل المؤجر بجميع المصاريف الأخرى للمحل.

- تكون المشتلات عادة على علاقة بمخابر البحث العلمي، وفي هذا الصدد نبه إلى الدور المنتظر من مخابر البحث المعتمدة في الجامعات الجزائرية منذ حوالي سنتين إلى جانب مراكز البحث العلمي الأخرى خارج الجامعة، للعب دور مهم في تطوير هذه المؤسسات.

يتمثل الهدف الأساسي للمشاتل في ترقية وترسيخ ثقافة المؤسسة وتنمية مساهمة المقاولين في تطوير مثل هذه البرامج التي لها آثار إيجابية في تنشيط ودعم المؤسسات الصغيرة.

تطبيقاً لما ورد في المادة 12 من القانون 12/01 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أشرنا إليه في الأعلى جاء في الجريدة الرسمية رقم 67 الصادرة يوم 10 رمضان عام 1424 الموافق لـ 5 نوفمبر 2003 المراسيم التنفيذية التالية المعينة بإنشاء مشاتل في مختلف أنحاء القطر الوطني).

- المرسوم التنفيذي رقم 375/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة الاغواط.

- المرسوم التنفيذي رقم 376/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة باتنة.

- المرسوم التنفيذي رقم 377/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة البليدة.

- المرسوم التنفيذي رقم 378/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة تلمسان.

- المرسوم التنفيذي رقم 379/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة سطيف.

- المرسوم التنفيذي رقم 380/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة عنابة.

- المرسوم التنفيذي رقم 381/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة قسنطينة.
- المرسوم التنفيذي رقم 382/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة وهران.
- المرسوم التنفيذي رقم 383/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة الوادي.
- المرسوم التنفيذي رقم 384/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة تيزوزو.
- المرسوم التنفيذي رقم 385/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة مشتلة الجزائر.
- المرسوم التنفيذي رقم 386/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط سطيف.
- المرسوم التنفيذي رقم 387/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط قسنطينة.
- المرسوم التنفيذي رقم 386/03 الذي يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسماة ورشة ربط وهران.

تعتبر هذه المشاتل في مجموعها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### 3-2-3- برنامج التمويل المشترك الأورو جزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اتفقت الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية على توقيع برنامج مشترك لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تقوية القطاع الخاص من خلال رفع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME, PMI) في النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل.

وتطبيق هذا البرنامج يكون من خلال 3 أساليب أو طرق، أي تقسيم هذا البرنامج إلى 3 أجزاء:

- \* الجزء الأول: في هذا الجزء يقدم المشروع دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشخيصها ومساعدتها على القيام بعملية إعادة التأهيل، وتنفيذ مخططاتها.
- مساعدتها في الحصول على القروض الاستثمارية من البنوك.
- عقد دورات تكوينية وإعلامية وإقامة مشاريع مشتركة (أوروبية-جزائرية).

وتستفيد من هذه الخدمات كل المؤسسات الصناعية والخدماتية التي لها علاقة بالصناعة، وحتى

تستفيد من هذا البرنامج يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن يعمل بها من 10 إلى 250 عامل دائم.
- تقديم 3 ميزانيات ضريبية.
- أن تصرح عن نشاطها لدى الهيئات الضريبية.
- أن تكون مسجلة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS.

\***الجزء الثاني:** مساعدات هذا الجزء موجهة إلى المؤسسات المالية التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة البنوك منها وهذه المساعدات تكون على شكل خبرات ونصائح تكوينية لمساعدة المؤسسات المالية على تطوير وسائل جديدة في مجال منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مؤسسات رأس مال المخاطر، التمويل التأجيري، صناديق الاستثمار، صناديق ضمان تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التمويل.

\***الجزء الثالث:** يركز هذا الجزء على تقوية ودعم مجالات الشراكة (الأورو جزائرية). و دعم نشاطات المقولة الباطنية، وإنشاء معاهد تكوين بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكوين إطارات مختصة في هذا المجال. وكذا إنشاء شبكة وطنية للإعلام خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>(1)</sup>

### حقيقة وواقع البرنامج:

يطبق هذا البرنامج خلال مدة تصل إلى 5 سنوات، مع تمويل بقيمة 66000.000 أورو، منها 57.000.000 أورو من قبل اللجنة الأوروبية، و 5000.000 أورو من قبل الحكومة الجزائرية و 4000.000 أورو تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج.

ويقوم تسيير البرنامج الوزارة الجزائرية واللجنة الأوروبية وممثلين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر نجاحا، وذلك من خلال مجموعة مختلطة من الخبراء الدائمين ومستشارين جزائريين وأوروبيين. فالمستشارين الأوروبيين يمتلكون المعرفة والخبرة التكنولوجية والأسواق الخارجية، بينما المستشارين الجزائريين على دراية بأنواع المنتوجات وطرق التسيير المحلية وكذا القدرات الإدارية للمسيرين الجزائريين. ولقد بدأ التطبيق الفعلي لهذا البرنامج خلال عام 2003 على مستوى عدة مناطق من الوطن.

وكتيجة لهذا البرنامج، أعلن في 2004/01/14 عن إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمار وهذا الصندوق هو وسيلة دعم ضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لتردد البنوك في تقديم القروض لها، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لا تملك ضمانات حقيقية، وكما ذكرنا يبلغ رأس مال هذا الصندوق 30 مليار دج. ويقدم ضمانات بنسبة 80% بالنسبة للقروض التي تبلغ 50 مليار دج والمؤسسات التي ترغب في توسيع نشاطاتها يضمنها في حدود 60%.

-إنشاء مؤسسة رأس مال المخاطر، وقد أعلن عن إنشائها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نفس المنتدى برأسمال قدره 3.5 مليار دج.

### المبحث الرابع: النظام المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

(1) www.pmeart-dz.org

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري منذ نشأته بعد الاستقلال عدة إصلاحات ، وستتطرق فيما يأتي إلى أهمها :

#### 4-1- نظرة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري:

بعد استرجاع السيادة الوطنية في 1962 كان على السلطات الجزائرية إعادة النظر في أسس النظام النقدي والمالي القائم، وقد قامت خلال الفترة الممتدة من 1962-1966 وهي الفترة التي سبقت قرارات التأميم، بمجموعة من التغييرات، فقد رفض القطاع المصرفي الفرنسي تمويل الاقتصاد الوطني، لذلك عجلت السلطات الجزائرية في إنشاء البنك المركزي الجزائري والخزينة ليقوما بعمليات التمويل المختلفة، وقد نتج عن هذا ازدواجية بمعنى وجود نظامين مصرفيين، أحدهما قائم على أساس ليبرالي رأسمالي والآخر قائم على أساس اشتراكي، هذه الازدواجية أدت إلى عجز البنك المركزي على احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجهات الجديدة للدولة ولتحقيق أهداف الدولة، لم يكن أمام الجزائر المستقلة إلا اتخاذ قرار التأميم الشامل للبنوك وشركات التأمين لتصبح ملكا للجزائر.<sup>(1)</sup>

ونشير إلى انه قبل قرارات التأميم لعام 1966، اتخذت الجزائر إجراءات السيادة في هذا الميدان أهمها:

-تأسيس البنك المركزي في ديسمبر 1962 كبنك إصدار، حيث تم إصدار العملة الوطنية وهي الدينار الجزائري عام 1964، وكنك يقوم بتمويل الاقتصاد الوطني:

-تأسيس الخزينة الجزائرية التي تعبر عن الهوية المالية للدولة والتي أصبحت المسؤولة عن تزويد الدولة بالموارد النقدية التي تحتاجها.

-تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في 1963 والصندوق الوطني للدخار والاحتياط عام 1964.

ويتكون الجهاز المصرفي الجزائري من عدة بنوك من أهمها البنوك العمومية المتمثلة في كل من: البنك الجزائري، القرض الشعبي الجزائري ، بنك الجزائر الخارجي ، بنك التنمية المحلية ، البنك الجزائري للتنمية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وستتطرق فيما يأتي إلى أهم الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي الوطني:

#### 4-1-1- الإصلاحات الأساسية قبل عام 1990:

لقد عرف النظام الجزائري منذ نشأته العديد من العراقيل التي حالت دون قيامه بمهامه على أحسن وجه، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج التسيير أو من حيث المهام المنوطة به.

(1) منصور بن عمارة، مرجع سابق، ص15.

وقد كانت أولى هذه الإصلاحات في عام 1986 من خلال المرسوم الرئاسي أو القانون رقم 19-12 الصادر في 19 أوت 1986، ويتعلق هذا القانون بنظام البنوك وشروط الإقراض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من اجل إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنظام المصرفي من خلال إدخال مقاييس الربحية والمر دودية و الأمان في تسيير البنوك التجارية خاصة في مجال منح القروض بكل أنواعها، وهنا ظهر مفهوم جديد داخل عالم تسيير البنوك وهو الخطر البنكي.<sup>(1)</sup>

واهم التغييرات التي تضمنها هذا القانون ندرجها فيما يلي:

- استعاد البنك المركزي مهامه التقليدية على الأقل فيما يخص إعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية.  
- الحد من دور الخزينة في عملية التمويل.

- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، حيث أصبح بإمكان البنوك أن تسلم الودائع كيفما كانت وتمنح القروض دون تحديد لمدتها أو نوعيتها كما، استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده.<sup>(2)</sup>

"وقد ترتب عن هذا القانون مايلي: على المستوى المؤسسي، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري، إضافة إلى مؤسسات القروض المختصة. أما على مستوى توزيع القروض وجمع الموارد، فإن هذه الوظائف تؤدي في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض، الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية. كما أعطيت البنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض، وكذا حق متابعتها.<sup>(3)</sup>

ونلاحظ أن هذا القانون يحمل في مضمونه نوع من التناقض، فمن جهة نجده ينص على ضرورة التقيد بالحدود التي يرسمها المخطط الوطني للقرض وفق الأهداف التنموية المخططة، ومن جهة أخرى ينادي بتطبيق اللامركزية في اتخاذ قرارات التمويل، ويدعوا البنوك إلى المشاركة في اتخاذ مثل هذه القرارات، لهذا وجب على الجزائر أن تواصل إصلاح هذا النظام وان تعطي للبنوك استقلاليتها في اتخاذ القرارات، خاصة بعد انهيار أسعار البترول بعد عام 1986 وسعر صرف الدولار، حيث أن هذه الظروف فرضت على الجزائر تطبيق برنامج إصلاح واسع يتماشى والاتجاه الجديد الذي اتخذته الجزائر في تسيير اقتصادها، والمتمثل في بدء تخليها عن النظام الاشتراكي والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، وهنا أصدرت قانون

(1) عبد اللطيف بلغرة، تطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل اداتها في ظل الاقتصاد الكلي بالنظر الى الاصلاحات المصرفية والمالية-دراسة تحليلية برؤية مستقبلية-

الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص2.

(2) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص193.

(3) مليكة زغبب، حياة نجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الاصلاحات الاقتصادية تطور وتحددات، الملتقى الوطني الاول حول النظام المصرفي الجزائري-واقع وآفاق، قالة، 5-6

نوفمبر 2001.

1988/01/12 ومضمونه إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد. وقد تم إعطاء البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989، كما تم في جوان من نفس العام إنشاء السوق النقدية التي عرفت بعد ذلك تطورا متميزا منذ عام 1990 بإصدار قانون النقد والقرض المتضمن في أحكامه شروط تطوير وتوسيع عمليات السوق النقدية.<sup>(1)</sup>

#### 4-1-2- الإصلاحات الأساسية بعد 1990:

على الرغم من جملة التعديلات التي أجريت منذ عام 1986 على الجهاز المصرفي الجزائري، إلا انه اتضح أن النظام المصرفي الجزائري لا يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، وبذلك تواصلت عملية الإصلاحات فظهر قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، والذي جاء بتغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي.<sup>(2)</sup> واهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون مايلي:

- فيما يتعلق بالبنك المركزي: فقد تم إعطاؤه تسمية جديدة وهي بنك الجزائر والذي منحت له امتيازات جديدة باعتباره بنك البنوك، فقد أصبح يضطلع بـ:

- تنظيم ومراقبة القطاع البنكي وتوزيع الائتمان في الاقتصاد.

- تنظيم دوران النقود وتسيير السوق النقدية وسوق الصرف.

- فتح مكاتب معتمدة في الجزائر لممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، واعتماد الاستثمارات الخارجية، وكذا إعادة الخصم... الخ.<sup>(3)</sup>

- ولقد تم إنشاء عدة مؤسسات لمراقبة ومتابعة البنوك والمؤسسات المالية منها:

- اللجنة المصرفية: والتي أسندت إليها مهمة مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات وبالمعاقبة على النقائص التي يتم ملاحظتها.<sup>(4)</sup>

- مركزية المخاطر: وهي مكلفة بالضمانات وسيولة وملاءة النظام البنكي.

- أما فيما يتعلق بالبنوك الأخرى: فقد تم إلغاء مبدأ تخصص البنوك، حيث أصبح بإمكانها تمويل استثمارات جميع المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية. إضافة إلى انه أصبحت القروض تمنح بعد قيام البنك بدراسة جدوى للمؤسسات الطالبة للقروض خاصة أن عملية إعادة التمويل أمام البنك المركزي أصبحت صعبة، كما سمح هذا القانون بإنشاء بنوك خاصة وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية.

(1) ملكية زغيب، حياة نجار، نفس المرجع، ص53.

(2) منصور بن عمارة، مرجع سابق، ص21.

(3) ملكية زغيب، حياة نجار، مرجع سابق، ص53.

(4) منصور بن عمارة، مرجع سابق، ص20.



## 4-2- آثار الإصلاحات المصرفية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تبيان هذه الآثار من خلال التطرق إلى أنواع الآثار التالية:

## أ- الأثر التمويلي:

قبل الإصلاحات كان تمويل المؤسسات يتحدد بناء على ما يقرره المخطط الوطني وتصادق عليه الخزينة العمومية تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتخطيط. بمعنى أن تمويل المصارف الجزائرية كان موجها نحو المؤسسات العمومية الضخمة، لكن بعد الإصلاحات وخاصة بعد قانون النقد والقرض 1990، الذي يشجع الاستثمار الخاص، أي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصبح المجال مفتوحا أمام هذه الأخيرة للاستفادة من القروض البنكية. "كما أن إصلاحات نظام التمويل بعد 1990 ألغت مبدأ تخصص البنوك، حيث أصبح بإمكان كل بنك تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى أن مبدأ استقلالية البنوك وسع من حقلها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار في إطار المحافظة على توازنها المحاسبي والمالي، بعدما أصبحت شروط عملية إعادة التمويل أمام البنك المركزي صعبة إلى جانب المنافسة الحادة التي تتعرض لها من البنوك الأخرى".<sup>(1)</sup> هذه الإجراءات لها تأثيراتها الإيجابية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخاصة منها لأن هذا يفتح أمامها الأبواب للحصول على ما تحتاجه من أموال.

## ب- الأثر التسويقي:

إن الانفتاح على الاقتصاد العالمي والدخول إلى اقتصاد السوق فرض على المؤسسات المصرفية تطبيق إستراتيجية كسر التقليد والبحث عن العصرية والتجديد، ولهذا طورت البنوك تقنيات لتمويل مرحلة ما بعد الإنتاج من خلال الاهتمام بالمفهوم التسويقي للمنتوج. حيث مولت الحملات الاشهارية والمعارض وتقنيات ترقية المنتوج إشهاريا وإعلانيا في الداخل والخارج. وقد استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ذلك بحصولها على فرصة تسويق منتجاتها محليا ودوليا، ومن أمثلة التقنيات البنكية في هذا المجال: القرض المستندي والقروض التصديرية التي يرتفع حجمها من سنة إلى أخرى ليصل سنة 2001 إلى 34 % من مجمل القروض البنكية الموجهة للمشروعات الاقتصادية الجزائرية.<sup>(2)</sup>

## ج- الأثر الإنتاجي:

إن تبني البنوك بعد إجراء الإصلاحات لمفهوم الخطر البنكي والاعتماد على الفعالية الإنتاجية والبحث عن الجدوى الاقتصادية، وإن ظهرت كشرط قاسية إلا أنها في الحقيقة تمثل عوامل تحفيزية

(1) ملكية زغيب، حياة نجار، مرجع سابق، ص55.

(2) عبد اللطيف بلغرة، مرجع سابق، ص7.

وعناصر تشجيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لكي تحسن من إنتاجها كيفاً وكماً، ورفع مستوى منتجاتها إلى مستوى المعايير الدولية، ومنافسة المنتجات الأجنبية وطبعاً هذا لا يكون إلا بعصرنة الجهاز الإنتاجي وتأهيل الطاقم البشري وتأمين المورد المالي، لذلك فإن إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري كانت محفزة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>(1)</sup>

#### 4-3- البنوك الجزائرية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد جاء في المادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه سيتم إنشاء صناديق ضمان القروض، وفقاً للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهكذا جاءت بروتوكولات اتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدة بنوك وطنية لتجسيد هذا القانون. وقد تم توقيع الاتفاق مع خمسة بنوك عمومية: (CRMA, BDL, CPA, BADR, BNA)، وسيسمح هذا البروتوكول خلال خمس سنوات القادمة بإنشاء 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ولقد اتفق الطرفين (أي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة) على:

**المادة 1:** موضوع هذا البروتوكول هو ترقية الوساطة المشتركة المالية بين قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك.

**المادة 2:** يعمل الطرفين خصوصاً على:

- تطوير وترقية علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رقابة بنك الجزائر.
- توجيه القروض إلى النشاطات المنتجة التي تحقق القيمة المضافة وخلق مناصب الشغل.
- توسيع توظيف خطوط القروض.
- تطوير منهجية موحدة وتشاوريه ذلك بالتعاون مع الوزارات المالية والشؤون الخارجية للبحث وجلب الأموال الخارجية لدى مقدمي المال الدوليين.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها قدرة على التصدير عن طريق تمويل ملائم.
- إعادة المبادرة معاً تحت إشراف وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل وضع برامج تكوين اتجاه مسيري المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنوك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية.
- وضع مقاييس ومتطلبات تقديم ملفات القروض في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(1) عبد اللطيف بلغرة، نفس المرجع، ص 6.

-المادة 3: تعيين ممثلين مؤهلين وأكفاء من قبل الطرفين من اجل متابعة ترتيبات البروتوكول خاصة المشار إليها في المادة 2. (2)

#### 4-4 حصيلة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بلغت مساهمة البنوك الوطنية في تمويل المؤسسات الاقتصادية في نهاية ديسمبر 2001 ما يقارب 1748.3 مليار دج ، منها 374.9 مليار دج مقدمة من قبل CNEP أي ما يمثل 21.4% من مجموع الموارد المتاحة للبنوك حيث تميزت توظيفات البنوك الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة القروض الممنوحة للقطاع العام، حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة لهذه الاخيرة 82.1% من مجموع التوظيفات البنكية مقابل نسبة متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي قدرت بـ 17.9% من مجموع التوظيفات البنكية وقدرت مساهمة البنوك الوطنية الستة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 31-12-2000 بحوالي 260 مليار دج وارتفعت نسبة مساهمة البنوك في تمويل هذه الأخير بين عام 1998 وعام 2000 بـ 32% (1).

أما في عام 2003، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 189000 مؤسسة والمؤسسات الصغيرة العمومية 788 مؤسسة فإن الأرقام تكشف بان 19% تمكنت من الحصول على قروض بنكية، بينما الأمين العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في حوار أجراه مع جريدة الخبر صرح بأنه منذ 1999 توجهت البنوك إلى دعم مؤسسات صغيرة ومتوسطة بدليل رفع حجم القروض الى مستوى 300 مليون دج لفائدة المؤسسات كما أن ثلث حقائب البنوك موجهة اليوم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكشف أيضا عن أن 33000 مؤسسة استطاعت الاستفادة من القروض كما أن 250 مليار دج متداولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقوم 5 بنوك وطنية بتسييرها كما أعلن أن البنوك تضطلع لإنشاء 100000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال سنة 2004 خاصة بعد إنشاء صندوق ضمان القروض وصندوق ضمان أخطار الاستثمار. (2)

المبحث الخامس: معوقات وإجراءات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

#### 5-1- معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(2) سيد علي موازي، توقيع بروتوكول مع هيئات مالية وطنية من اجل محيط مالي مرن وملامم لنشوء المؤسسات، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، فطرة للتنمية، العدد 01، الجزائر، 2002، ص 11.

(1) <http://www.cnes.dz/cnesdoc/>

(2) جريدة الخبر، 15 جانفي 2004، الموافق لـ 22 ذو القعدة 1424، العدد 3986.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدرسة تكوينية للمسيرين و المؤطرين واليد العاملة ، وأداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذا يجب ترقيتها والاهتمام بها، لأن الاهتمام بهذا القطاع إلى جانب انه يرفع من المستوى المعيشي للأفراد، ويساهم في تنويع المنتجات الاقتصادية، ويخلق نخبة من المسيرين المتمكنين لتسيير حتى المشاريع الكبرى في المستقبل، إلا انه رغم هذه الأهمية إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تلتحق بعد بالمركب، بل أنها لم تتمكن حتى من مواكبة الدول المجاورة ، فهي تحتل المرتبة الأخيرة في هذا المجال بعد كل من المغرب وتونس، ولقد زادت الظروف غير المستقرة التي عاشتها الجزائر في العشرية الأخيرة الوضع تأزما، لذا لا زال هذا القطاع هشا.<sup>(1)</sup>

وستتطرق فيما يلي إلى أهم العراقيل التي تحول دون ترقية هذا القطاع :

### 5-1-1-عدم حماية المنتج الوطني:

من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة وبيعها محليا بأسعار اقل من مثيلتها المحلية، متذرعين في ذلك بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الجات، رغم أن هذه الأخيرة تقبل مبدأ حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية.<sup>(2)</sup>

### 5-1-2-المعانة من المحيط:

-صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للموافقة على مشروع ما، مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرص لا تعوض نتيجة عدم تهيأ الذهنيات لهضم وفهم أهمية هذه المؤسسات، وعدم مواكبة الجهاز التنفيذي وتطبيقه للنصوص والقرارات التي تتخذها الدولة في هذا المجال.<sup>(3)</sup>

-صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية أو انعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار، فمثلا إلى غاية اليوم لا توجد معطيات صحيحة ومفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزيعها جغرافيا وبحسب نوع المنتج... الخ.<sup>(4)</sup>

### 5-1-3-الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي:

<sup>(1)</sup> HABRI Meliani, Kamel Bouadam; la PME-PMI Algérienne: passé et perspective, colloque international: le financement des PME et le développement de son rôle dans l'économie maghrébine, 25-28 Mai 2003, P1.

<sup>(2)</sup> سعدان شباكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجمع الاغواط، المنتدى الوطني الاول: حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، 8-9 افريل 2002، ص1.

<sup>(3)</sup> عبد المليك مزهودة، التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص12.

<sup>(4)</sup> سعدان شباكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص2.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل عديدة فيما يخص العقار بالرغم من وجود نصوص قانونية ومنشورات تنظيمية، ومذكرات عديدة تنظم هذا القطاع وكيفية استفادة المستثمرين منه. ويتشكل الوعاء العقاري الجزائري من :

-72 منطقة صناعية تمتد على مساحة إجمالية قدرها 14800 هـ. وتتراوح مساحة المنطقة الواحدة ما بين 100-250 هـ للوحدة وقد تصل في بعض المناطق إلى 400 هـ حسب إحصائيات عام 1999 توجد 4079 قطعة ارض مشغولة ولم تسوى الوضعية القانونية لـ 25% منها.

-499 منطقة نشاط تمتد على مساحة إجمالية قدرها 7781 هـ، منحت الدولة سنة 1988 لـ 19199 قطعة ارض من 31693، أي بنسبة 60.57% تم تسوية 5530 قطعة ارض ومنحتها عقود الملكية أي بنسبة 28.8% من المجموع.<sup>(1)</sup>

-وتكمن أهم هذه العوائق فيما يخص مسألة العقار الصناعي في:

-طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.

-الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.

-اختلالات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل.

-نقص في الموارد المالية لدى الجماعات خاصة لتعويض المالكين الأصليين (دولة وخواص).

-مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.<sup>(2)</sup>

#### 5-1-4- صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي:

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على الموارد المالية اللازمة للقيام باستثماراتها أو تسويق منتجاتها أو تكوين عمالها، فقد ذكرنا آنفا أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوفي الشروط التي تؤهلها لدخول البورصة إضافة إلى ضعف البورصة الجزائرية، لهذا فإن تمويل هذه المؤسسات يتوقف إلى حد كبير على المصارف.<sup>(3)</sup>

و تتردد المصارف في تقديم القروض لها لأنها تراها هشة كون منحها قروض يعتبر مخاطرة كبيرة نتيجة لعدم ثقتها في دراسات الجدوى التي تقدمها هذه المؤسسات.

ورغم أن أسعار الفائدة المسجلة في السنوات الأخيرة عرفت انخفاضا ملحوظا خلال سنة 1998، إلا أنها تبقى مرتفعة نسبيا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أنها تعاني من عراقيل فيما

(1) رابح خوني، مرجع سابق، ص180.

(2) سعدان شياكي، مرجع سابق، ص3.

(3) فويادر عياش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية، مجمع الاعمال: الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في

التنمية، الاغواط، الجزائر 8-9 افريل 2002، ص185.

يخص تمويل الاستثمارات سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء مؤسسات أو تجديد العتاد أو توسيع قدرات الإنتاج، ويمكن حصر المشاكل الرئيسية لهذا النوع من التمويل فيما يلي:

شروط الحصول على القروض المحففة، إضافة إلى الضمانات الضخمة التي تطلبها البنوك.

- مركزية اتخاذ قرارات منح القروض على مستوى العاصمة، مما يؤدي إلى تعطيل وتأخير مصالح المتعاملين.

- غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.<sup>(1)</sup>

### 5-1-5- ضعف التحفيزات الضريبية والجمركية:

#### أ- التحفيزات الضريبية:

تلعب التحفيزات الضريبية دورا هاما في توطين وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها في الاقتصاد الجزائري تتحمل أعباء ضريبية لا تساعد بأي حال من الأحوال على تطوير إنتاجها، بل تؤدي إلى تنامي الأنشطة التي تصب في خانة التهرب الضريبي.<sup>(2)</sup>

رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة من خلال كل من ANSEJ و APSI التي حققتها كل منهما، خاصة وكالة دعم وترقية الاستثمار، مثلا من بين 6734 ملف استثمار قدرت قيمتها الإجمالية بـ 810 مليار دج، تقدموا إلى الوكالة الأخيرة بين عام 1995-1997، تم قبول 2500 ملف لكنه لم ينفذ منها سوى 180 مشروع فقط.

#### ب- التعريف الجمركية:

تتميز الأحكام الجمركية في بلادنا بتعددتها وكثرتها، لذلك يجب تبسيطها وجعلها أكثر وضوحا أمام المتعاملين الاقتصاديين.<sup>(3)</sup>

### 5-1-6- صعوبات ذات طابع هيكلية وظرفية:

من أهم هذه الصعوبات:

- غياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية، ومنه عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمكملة لأنشطتها.

(2) عبد الرحمن بن عنتر، مرجع سابق، ص 161.

(2) س شبايكي، مرجع سابق، ص 4.

(3) نفس المرجع، ص 5.

- غياب المعطيات عن حجم ونوعية المؤسسات المتواجدة في السوق والمؤسسات المطلوبة والمنافسة التي يجب إنشاؤها للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتغطية احتياجات السوق المحلية.
- نقص الخبراء المتخصصين في إدارة وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>(4)</sup>

---

<sup>(4)</sup> عبد المالك مزهودة، مرجع سابق، ص12.

## 5-2- الإجراءات المتخذة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيله:

إن توقيع الجزائر على اتفاق الانضمام إلى منطقة التبادل الحر للاتحاد الأوروبي في افريل 2002 و الانضمام المرتقب لها إلى منظمة التجارة العالمية OMC يمثلان تحديا كبيرا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . لذا كان على الدولة الاهتمام بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية حتى تتمكن من الصمود أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية، والعمل على تأهيل المحيط العام لها، من اجل حماية النسيج الصناعي والإنتاج الوطني في ظل العولمة الاقتصادية. أمام هذا الواقع الاقتصادي الاورومتوسطي والعالمي، عملت الدولة والوزارة الوصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اتخاذ بعض الإجراءات لدعم هذا القطاع الحيوي .

### 5-2-1- تأهيل العنصر البشري :

يعتبر العنصر البشري محورا أساسيا في عملية التغيير من خلال الرسكلة والتكوين , لهذا خصصت الوزارة الوصية 3 ملايين مارك ألماني قصد تكوين أعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل مؤسساتنا من الناحية التنظيمية وتتعلق هذه العملية التي تشرع في تنفيذها منذ شهر أفريل 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عوننا مستثمرا في الجزائر. كما تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاستفادة من الخبرة الكندية حيث تم تجسيد 72 عملية منها 60 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي.<sup>(1)</sup>

### 5-2-2- تأهيل الجهاز المصرفي:

يعتبر الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في اقتصاديات التدين، أين تكون الاحتياجات المالية كبيرة بالنظر إلى الأموال المتاحة، وهذا نظر لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها تماما، وهو ما جعل منه (الجهاز المصرفي) محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية في الجزائر، لذا يجب تأهيل هذا القطاع المهم وتشجيع فتح بنوك خاصة من شأنها أن تخلق منافسة في هذا القطاع خاصة بعد الإصلاحات المتخذة التي عرفها منذ الاستقلال، والتي يعتبر قانون النقد والقرض 1990 أهم هذه الإصلاحات.والذي فتح المجال أمام الاستثمارات بمختلف أنواعها وشجع الاستثمار في القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(1) عبد الرحمن بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، سطيف، الجزائر 2002، ص163.



حيث بلغ حجم توزيع القروض البنكية عام 2003 حوالي 1406.2 مليار دج منها 783.3 موجهة للقطاع العام و 622.6 مليار دج للقطاع الخاص و 0.2 مليار دج للإدارة المحلية، وفيما يلي جدول يبين لنا تطور توزيع القروض البنكية بين عام 1999-2003:

جدول رقم(20): تطور توزيع القروض البنكية بين عام 1999-2003:

الوحدة : مليار دج

2003	2002	2001	2000	1999	ملايير الدينارات
783.3	715.5	740.3	701.8	760.5	القطاع العام
622.6	551.0	337.9	291.7	174.5	القطاع الخاص
02	03	02	02	01	الإدارة المحلية
1406.2	1266.8	1078.4	993.7	935.1	المجموع

المصدر: عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق، 1999-2009 Alpha. design، 2004، ص27.

ولتطهير هذا القطاع والرفع من قدرته التنافسية، قامت الدول بشراء أزيد من 350 مليار دج (4ملايير ونصف دولار) التي كانت بحوزة البنوك كديون متعثرة مستحقة على المؤسسات الغير ناجحة.<sup>(1)</sup>

### 5-2-3- تخفيف العبء الجبائي :

إن الصعوبات التي تعترض جهاز الإنتاج من خلال النظام الجبائي المطبق عليه لا سيما ارتفاع تكلفة المنتجات المصنعة وارتفاع نسبة الضرائب المطبقة على المنتوجات الوطنية (في بعض الأحيان ما يطبق

\* -انخفاض الضريبة على أرباح الشركات من 50% عام 1991 الى 42% ثم الى 38% لتصل الى 30% سنة 1999.  
 -انخفاض الضريبة على الدخل الإجمالي في نفس الفترة من 70% الى 50% ثم الى 40% عام 1999.  
 -انخفاض نسبة الرسم على النشاط المهني من 2.55% الى 2% خلال 2001.  
 -انخفاض الدفع الجزائي من 6% الى 5% خلال قانون المالية عام 2001 لينخفض الى 4% حسب قانون المالية 2002.  
 -انخفاض الرسوم على السلع والخدمات من حيث العدد والمعدل من 18 رسم خلال 1991 في شكل رسوم على القيمة المضافة على السلع والخدمات الى 4 رسوم خلال عام 1992 ثم الى 3 رسوم خلال عام 1995 لتصل الى رسمين منذ 1 جانفي 2001، أما من حيث المعدل فقد انخفض من 25% عام 1991 الى 17% عام 2002.  
 -انخفاض حقوق التسجيل على عقود الشركات وخدمات بـ 0.5% دون أن يتجاوز المبلغ 300.000 دج حسب قانون المالية 2002.  
 -انخفاض الضريبة على أرباح الشركات من 50% عام 1991 الى 42% ثم الى 38% لتصل الى 30% سنة 1999.  
 -انخفاض الضريبة على الدخل الإجمالي في نفس الفترة من 70% الى 50% ثم الى 40% عام 1999.  
 -انخفاض نسبة الرسم على النشاط المهني من 2.55% الى 2% خلال 2001.  
 -انخفاض الدفع الجزائي من 6% الى 5% خلال قانون المالية عام 2001 لينخفض الى 4% حسب قانون المالية 2002.  
 -انخفاض الرسوم على السلع والخدمات من حيث العدد والمعدل من 18 رسم خلال 1991 في شكل رسوم على القيمة المضافة على السلع والخدمات الى 4 رسوم خلال عام 1992 ثم الى 3 رسوم خلال عام 1995 لتصل الى رسمين منذ 1 جانفي 2001، أما من حيث المعدل فقد انخفض من 25% عام 1991 الى 17% عام 2002.  
 -انخفاض حقوق التسجيل على عقود الشركات وخدمات بـ 0.5% دون أن يتجاوز المبلغ 300.000 دج حسب قانون المالية 2002.  
 (1) عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص106.

على المنتج الوطني يكون أعلى من المنتج المستورد) مما يؤدي إلى توقيف عدة مؤسسات إنتاجية وفقدان العديد من مناصب الشغل بما في ذلك تحول رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى الدائرة التجارية، وعليه فإن تخفيف العبء الجبائي وحماية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح شرطا ضروريا وإجراء لا محيد عنه لتشجيع المستثمرين وترقية الاستثمار.<sup>(1)</sup>

رغم أن النظام الضريبي تطور خلال العشرية الأخيرة بشكل ملحوظ ، وعرف انخفاضات\* متتالية، إلا أنه نظرا للقدرة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل الأعباء الضريبية، فإنه يجب معاملتها معاملة خاصة حتى تتمكن من الاستمرار ومساعدتها على النهوض ومنافسة المنتجات الأجنبية، لهذا يجب على السلطات المالية العمومية الجزائرية، أن تتخلى عن فكرة أن الضريبة تعتبر تغطية عادية لنفقة عمومية في المخطط الاقتصادي، وأن تستخدم الضرائب كوسيلة دفع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق هذا يمكن اتخاذ عدة إجراءات منها:

- أن تصاحب الإعفاءات بدعم مالي وإعانات.

- فرض إعفاءات ضريبية على العقار الصناعي حسب مناطق النشاط.

- تخفيض الضرائب على أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحسب المنطقة وبحسب نوع المنتجات، خاصة فيما يتعلق بقطاع التكنولوجيا.<sup>(2)</sup>

وقد قامت الدولة بتخفيض الضريبة على أرباح الشركات من 30% إلى 20% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في الجنوب والهضاب العليا<sup>(3)</sup>.

كما قامت بموجب قانون المالية لسنة 2001 بتخفيض غرامة التأخر عن التسديد من 40% إلى 25%.<sup>(4)</sup>

## 5-2-4-برنامج تأهيل المؤسسات:

وقعت الجزائر على غرار جيرانها من الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي اتفاق حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية لإعادة هيكلتها وتحسين قدرتها التنافسية في ظل الاقتصاد المعولم ، تكفلت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة (MIR) بتطبيق هذا البرنامج لفائدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من شهر نوفمبر 2001.

(1) عبد الرحمن بن عنتر، مرجع سابق، ص5.

(2) <http://www.cnes.dz/cnesdoc/>

(3) عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص100.

(4) سعدي وصاف، مرجع سابق، ص49.

والمقصود بإعادة التأهيل مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف تحسين أداء المؤسسة (الإنتاجية والنمو) وقدرتها التنافسية مما يسمح لها بالبقاء وبفعالية في حلبة المنافسة.<sup>(1)</sup> وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية والتشريعية. لهذا فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة والتسيير للموارد، الأسواق والتشغيل، وإنما يخص أيضا مجموع الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة.<sup>(2)</sup>

ولقد تم إيداع أكثر من 180 مؤسسة ملفاتها لدى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية لتقوم بدراستها، وتم الموافقة على 114 ملف من بينها.<sup>(3)</sup> انتهت عملية التأهيل في مرحلتها الأولى والتي مست 21 مؤسسة منها 5 مؤسسات عمومية و16 المتبقية مؤسسات خاصة.

استفادت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة خلال عام 2001، من غلاف مالي قدر 1500 مليار دج، قصد تغطية عملية تأهيل 30 مؤسسة صناعية، أفرزت عملية انتقاء المؤسسات المستفيدة من هذا الغلاف عن اختيار 11 مؤسسة عمومية و 19 مؤسسة خاصة.<sup>(4)</sup>

نلاحظ مما سبق انه رغم الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة بغرض النهوض بهذه المؤسسات خاصة منذ انشاء الوزارة الوصية عليها، وتأسيس هيئات أخرى ووضع برامج دعم لها، من اجل رفع انتاجيتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، الا ان المتأمل في أداء في هذه المؤسسات يقودنا لاستخلاص ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حققت نجاحات محتشمة او نسبية مقارنة مع الدعم الذي حظيت به وهذا راجع الى:

– غياب الشفافية والجدية في تطبيق القوانين والبرامج بسبب انتشار البيروقراطية الروتينية في الانظمة والقوانين، وتعدد الاجراءات التنظيمية وعدم كفاءتها ومركزية اتخاذ القرارات.

– غياب القيادة الادارية الناجحة والتي تعتبر مطلبا اجباريا لتحقيق التنمية الادارية، حيث اصبحت حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قادة اكفاء قادرين على تنمية مهارات العاملين ضرورة ملحة.

<sup>(1)</sup>Moussa BOUKRIF, Hamid KHERBACHI, la mise à niveau des entreprises est-elle bien piloté, colloque international : dynamisation de la gestion des PME, innovation, tic, formation ? Biskra, Algérie, 12,13 Avril 2004, P3.

<sup>(2)</sup> عبد اللطيف بلغرة، رضا جاحدو، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، الجزائر، 29-30 أكتوبر، 2001، ص5.

<sup>(3)</sup>Boukrif Moussa, Kherbachi Hamid, op cit, P3.

<sup>(4)</sup><http://www.cnes.dz/cnesdoc/>.

-عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير المعلومات الضرورية والسريعة في الوقت المناسب والذي يعد مطلباً ضرورياً لترشيد عمليات صنع القرار.

-عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ادخال تكنولوجيات الحديثة نتيجة عدم توفر البيئة الملائمة.<sup>(1)</sup>

-قلة الوعي اهمية اعادة تاهيل هذه المؤسسات حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الحادة التي تفرضها المنتوجات المستوردة في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التبادل الحر الاوروبية.<sup>(2)</sup>

(1) آمال عياري، رحيم نصيب، الاستراتيجيات الحديثة كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، بسكرة، الجزائر، 29-30 أكتوبر، 2003.

(2) حيدر ناصر، فطمة الزهراء شايب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، الجزائر، 29-30 أكتوبر، 2001، ص23.

### خاتمة الفصل الثالث:

بعد الاستقلال سادت في الجزائر وجهة النظر القائلة بأن المؤسسات الكبيرة حجر الزاوية لبناء اقتصاد قوي.

وظل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا يعاني من التجاهل و التهميش، مما جعل الجزائر تواجه أزمة اقتصادية اجتماعية حادة نشأت أساسا بفعل التغييرات الحاصلة على المستوى الدولي، والتي ستزيد حدتها بالإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التبادل الحر الاوروبية، لهذا يجب إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من اجل النهوض به، وعلى ما يبدو فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قارب النجاة لإقتصادنا في ظل هذه الظروف الدولية، نظرا لما تتمتاز به من فرص استثمارية كبيرة خاصة بعد الفشل الكبير في انشاء مؤسسات ضخمة. لهذا عملت الجزائر منذ نهاية القرن الماضي على تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج وهيئات دعم مختلفة كالوزارة الوصية على هذه المؤسسات والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات، و برنامج التمويل المشترك الاورومتوسطي... الخ. ولعل المغزى الحقيقي من اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن إلا نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات الأخيرة في معظم الدول المتقدمة ونظرا للدعم الذي تقدمه للمؤسسات الكبيرة في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي من جهة، وبما تضمنه من امتصاص للبطالة خاصة بعد عمليات تسريح العمال التي عرفتها الجزائر من جهة أخرى.

إلا أن هذه المؤسسات تواجه الكثير من العوائق التي تقف حائلا أمام تطويرها وترقيتها، ويعتبر التمويل أحد أهم العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة السيئة التي تربط بينها وبين البنوك.

لمعرفة أسباب هذه العلاقة قمنا بدراسة ميدانية في كل من القرض الشعبي الجزائري-وكالة بسكرة- ومجموعة أخرى من البنوك للتقرب أكثر من البنوك وفهم الأسباب الحقيقية وراء عدم إقبالها على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعطاء بعض الاقتراحات من اجل تحسين هذه الوضعية.